الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البنود ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس: أريد في البداية أن أنبه الوفود إلى أن باب التسجيل في قائمة المتكلمين للمرحلة الثانية من عمل اللجنة، التي ستُعقد في الفترة من يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة المواضيع المدرجة في إطار مختلف بنود جدول الأعمال وكذلك لعرض مشاريع القرارات والمقررات، قد فُتح.

وأريد أن أُذكّر أعضاء الوفود مرة أخرى بأن يحرصوا على ألا تتجاوز بياناتهم ١٠ دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية، وألا تتجاوز ١٥ دقيقة عندما يتكلمون باسم عدة وفود.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وآمل أن تُكلل هذه الدورة بالنجاح تحت قيادتكم القديرة.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3)

إن الجنس البشري يريد ويرغب بصورة مشتركة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال القضاء الشامل والتام على الأسلحة النووية. وقد جاء الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بنزع السلاح النووي وهو الأول من نوعه (انظر A/68/PV.11)، والذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، معبرا تماما عن الاحتياجات الملحة لعصرنا الراهن. فالأمم المتحدة تواجه اليوم المهمة المتمثلة في تشجيع نزع السلاح النووي، على نحو ما جرت مناقشته خلال الاجتماع الرفيع المستوى. والمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ينبغي أن تبدأ فورا ولا بد من صياغة الصكوك القانونية الدولية التي طال انتظارها لحظر استخدام الأسلحة النووية ولمنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا الصدد، يجب على الولايات المتحدة، بوصفها أول بلد استخدم الأسلحة النووية وكذلك بوصفها أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، أن تأخذ زمام المبادرة في تشجيع اتخاذ التدابير اللازمة لنزع السلاح النووي. ولن يُحرز أي تقدم ما دامت ما تُسمى بمبادرات نزع السلاح النووي لا تهدف سوى إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي أو ممارسة ضغوط من جانب واحد على أي بلد آخر لجعله يتخلى عن الرادع النووي.

يتمثل الموقف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وترجع نشأة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى نشر الولايات المتحدة لأسلحة نووية في كوريا الجنوبية، وقد استمرت حتى اليوم بسبب السياسة العدائية المستمرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لذلك، إذا أريد تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فيجب أن تتوقف الولايات المتحدة عن توجيه التهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة واحدة وإلى الأبد، وينبغي أن تتحول شبه الجزيرة بأكملها، بما في ذلك كوريا الجنوبية، إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسنواصل بذل جهود مضنية لتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سلميا، عن طريق إجراء حوار ومفاوضات من دون شروط.

إن شبه الجزيرة الكورية لا تزال اليوم موقعا من أهم المواقع الساخنة في العالم، مع ما تخلّفه من آثار خطيرة على السلام والأمن في شمال شرقي آسيا والعالم بأسره. وقد اشتد التوتر في شبه الجزيرة الكورية هذا العام على نحو غير مسبوق بسبب تعدي الولايات المتحدة السافر على سيادة حقنا المشروع في إطلاق سواتل سلمية، وتوجيه أسوأ التهديدات المادية على الإطلاق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال جلبها إلى كوريا الجنوبية وسائلها الثلاث لتوجيه ضربتها النووية، وأكثر الأسلحة تطورا.

لقد مرت ٦٠ عاما على توقيع اتفاق الهدنة الكورية، لكن المواجهات والتوترات الخطيرة التي تشكل حلقة مفرغة تتواصل بلا هوادة. وليس السبب الجذري لذلك سوى السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلى الرغم من جميع هذه الحقائق، تقوم الولايات المتحدة بتضليل الرأي العام عن طريق نشر مزاعم كاذبة حول ما يسمى استفزازات وتهديدات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسعيا من الولايات المتحدة لمواصلة هيمنتها العسكرية على شمال شرقي آسيا من خلال الحفاظ على شبه الجزيرة الكورية كنقطة انطلاق لها، فإنها حددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كهدف للقيام بضربتها المانعة. وهي تستمر في تدريباتها العسكرية الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال الحشد الواسع النطاق لمئات آلاف الجنود وأحدث الأسلحة، مع زيادة إبراز قوتها العسكرية في كوريا الجنوبية والمنطقة المجاورة. إن هذا الواقع لا يحتاج إلى برهان. ويتضح تماما مَن هو الذي يشجع على المواجهة وإذكاء التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

إن الشعب الكوري، الذي ما فتئ يتألم بشكل لا يوصف جراء الانقسام الوطني الناجم عن القوات الأجنبية منذ أكثر من نصف قرن، والذي يعيش تحت التهديد العسكري المباشر والمتواصل من جانب الولايات المتحدة، لديه رغبة كبيرة في إحلال السلام أكثر من أي دولة أخرى. فلقد حددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حكومة وشعبا، هدفها العام المتمثل في بناء القوة الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الشعب، وبالتالي فإن تهيئة بيئة مستقرة وسلمية أمر لا يقدر بثمن.

ومن خلال السياسة الثابتة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومحبتها للسلام، والجهود الكبيرة التي بذلتها، قدمنا العديد من مبادرات السلام، بما في ذلك المبادرة المقترحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بخصوص بدء إجراء محادثات عاجلة لاستبدال اتفاق وقف إطلاق النار باتفاق للسلام.

وفي مواجهة التهديدات والاستفزازات العسكرية الجارية والمستمرة، فقد أظهرنا أقصى قدر من الصبر، وبذلنا جهودا متواصلة ومضنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وإذا كانت الولايات المتحدة تحبّذ حقا تخفيف حدة التوتر وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها أن تظهر ذلك من خلال التخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمضي قدما صوب التعايش السلمي معنا.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستحاول في المستقبل أيضا بذل كل جهد ممكن للحفاظ على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة، وتحقيق الرخاء المشترك، باعتبار ذلك من التزاماتها النبيلة.

السيد العجمي (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين، نيابة عن وفد دولة الكويت، بخالص التهنئة على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبراتكم وقدراتكم الكبيرة سيكون لها الأثر الواضح في قيادة أعمال اللجنة بنجاح. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لجهود سلفكم، الممثل الدائم لإندونيسيا، على جهوده الكبيرة في قيادة أعمال اللجنة في الدورة الماضية.

كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لمملكة البحرين بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وللبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تجدّد دولة الكويت التأكيد على مواقفها الثابتة من القضايا المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، إيمانا منها بالدور الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة في تحقيق رسالتها السامية الرامية إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين في ظل تعاظم الأخطار المحدقة الناتجة عن استمرار وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي يجسد انتشارها وامتلاكها وبروز مخاطر استخدامها أو حتى التهديد باستخدامها خطرا استثنائيا قد يتجاوز في أدنى التوقعات مسألة الاستقرار والأمن الاقليم والدولي إلى الحياة على كوكب الأرض.

وفي هذا الصدد، أقدمت دولة الكويت على التوقيع والتصديق على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بنزع السلاح، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الاضافي. وقد قامت دولة الكويت مؤخرا بالتوقيع والتصديق على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وعلى بروتوكولاتها، مؤكدين على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل للحد من مخاطر تلك الأسلحة، خصوصا معاهدة منع الانتشار النووي التي تعدّ ركيزة للعمل المتعدد الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي، وعلى ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة في ما يتعلق بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات، وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، اتساقا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا المجال، وقّعت دولة الكويت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي على اتفاقية التعاون التقني الثانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩، حيث سيركز الإطار العام للاتفاقية على التعاون في عدة مجالات حيوية، كقطاع الرعاية الصحية، وصناعة النفط، والمياه الجوفية، والدراسات البيئية، والسلامة الإشعاعية. وعمدت دولة الكويت

إلى الدخول في تلك الاتفاقيات والمعاهدات وهي دولة غير منتجة وغير مصنّعة للأسلحة، إيمانا منها بأن القوة تكمن في العنصر البشري وفي بقاء الانسان لا فنائه، وكذلك في توجيه الموارد المالية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية.

ومثّلت الجهود الاقليمية الاستباقية في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار من خلال إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في عدة مناطق من العالم خطوة حقيقية في سبيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، إلاّ أن تحقيق اجراءات مماثلة في بعض مناطق العالم ما زال متعثرا.

فمنطقة الشرق الأوسط تعاني من تحديات مزمنة عملت على تعطيل الرؤى المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليمي والدولي، ناهيك عن احتقان الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، وذلك بسبب الجو السائد من انعدام الثقة والمتمثل في امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل، متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ووجوب خضوع جميع منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الكويت عن أسفها الشديد لعدم عقد مؤتمر ٢٠١٢ الساعي إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي جاء تنفيذاً لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، آملين في عقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة خلال العام الحال بدون تأخير، وذلك للخروج بنتائج ملموسة وآليات تنفيذية واضحة وفقاً لجدول زمني محدد لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وصنوف أسلحة الدمار الشامل كافة في الشرق الأوسط.

وفيما يتصل ببرنامج إيران النووي، يدعم وفد بلدي استمرار الجهود القائمة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبما يضمن لجمهورية إيران الإسلامية، وجميع دول المنطقة، حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون الكامل مع الجهود الدولية المبذولة، والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ قراراتها للخروج من طور الأزمة ولضمان استقرار وأمن منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ترحب دولة الكويت بالتقدم المحرز في بعض الميادين المتصلة بنزع السلاح، خاصة بعد اعتماد الجمعية العامة في نيسان/أبريل الماضي معاهدة تجارة الأسلحة التي عكست رغبة المجتمع الدولي في الحد من الآثار السلبية المدمرة لهذه الفئة من الأسلحة وكذلك لدور هذه المعاهدة المأمول في تحقيق غاياتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تعيد دولة الكويت تأكيد مواقفها التي ألقتها بالنيابة عن المجموعة العربية إبان انعقاد المؤتمر الثاني المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في آذار/ارس ٢٠١٣، وعلى ضرورة أن يتم الأخذ بأهمية اتساق المعاهدة مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وفي ضمان السلامة الإقليمية وعلى حق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الغير، وما يترتب عن ذلك من حق في إنتاج وتصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة، وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، شأن المتكلمين من قبلي، بالترحيب بكم، سيدي، رئيسا لمداولاتنا في الدورة الثامنة والستين للجنة الأولى.

من الواضح أن الدورة سيهمن عليها ما حدث مؤخراً من الجزع من استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، هناك وعي متنام بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، ترافقه دعوة قوية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الناشئة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشيد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

لقد شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في الجمعية العامة هذا العام حدثاً تاريخياً. بعد سنوات عديدة من العمل الشاق ومحاولتين فاشلتين، نجح المجتمع الدولي، أخيرا، في اعتماد صك ملزم قانونا بشأن الحد من التجارة الدولية غير المشروعة وغير المسؤولة بالأسلحة.

وتعلق النرويج أهمية كبيرة على البعد الإنساني للمعاهدة، لأنها تنظم ما هو أكثر من مجرد التبادل التجاري؛ فهي أيضا صك إنساني ويجب تنفيذها على هذا الأساس. ما من شيء يتسم بالكمال، وينطبق ذلك على معاهدة تجارة الأسلحة، لكنها تنطوي على إمكانية تخفيف المعاناة الإنسانية والعنف المسلح بشكل عام. ينبغي أن تكون المعاهدة، عندما تدخل حيز النفاذ، صكا حيا يتصف بالدينامية، قابلاً لإدخال التحسينات والتغييرات عليه في المستقبل. ونعتبرها إضافة مهمة لجهود نزع السلاح لأغراض إنسانية، وفي هذا الصدد ينبغي أن نتعلم من الخبرات القيمة المكتسبة من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية في تنفيذ المعاهدة في المستقبل.

وأهم المهام الماثلة أمامنا هي ضمان التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة. ويجب أن نكفل أن تفي المعاهدة بإمكاناتها الكامنة في المجال الإنساني. فلنطبق جميعا أحكام المعاهدة على أوسع نطاق من الأسلحة التقليدية. لنطبق جميعا الأحكام المتعلقة بالحظر وبالتصدير وتقييم التصدير في إطار الروح الحقيقية للقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان. ولنمارس جميعا الشفافية إلى أقصى حد ممكن.

المهمة العاجلة الماثلة أمامنا هي العمل من أجل تسريع دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولدينا أسباب للتفاؤل: ١١٣ دولة ووقعت على المعاهدة وسبع صدقت عليها. وقعت النرويج على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه، ونستعد للتصديق عليها بشكل ناجز. نحن نريد أن تكون المعاهدة عالمية النطاق. ولذلك فإننا نرحب بالدول الموقعة حديثاً على المعاهدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة وبعدها، ونحث الدول على تسريع عملية التصديق.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لما أسهم به المجتمع المدني طوال عملية المعاهدة، بما في ذلك مفاوضاتها. فلولا التزامه وما بذله جهود، لا أعتقد أننا كنا سنحقق النتائج التي حققناها في نيسان/أبريل من هذا العام. وإنني أشجع المجتمع المدني على مواصلة الإسهام خلال مرحلة التنفيذ المهمة.

منذ العام الماضي، ظلت الآثار الإنسانية للأسلحة النووية مدرجة بشكل ثابت في جدول أعمالنا، بما يتماشى تماما مع نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. أعربت الدول الأطراف عن قلقها العميق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية.

وفي آذار/مارس من هذا العام، استضافت النرويج مؤتمرا دوليا في أوسلو معنياً بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية. حضر المؤتمر ما مجموعه ١٢٨ دولة، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ذات الصلة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثلي المجتمع المدني. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي خرج به المؤتمر هو أنه لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية أن تتصدى بأي صورة كافية أو مجدية لحالة الطوارئ الإنسانية

الناجمة عن انفجار سلاح نووي. وحدد المؤتمر، في عبارات صريحة، ما تعنيه ”العواقب الإنسانية الكارثية“ وما تنطوي عليه.

ونرحب ترحيبا حارا بالعرض الذي قدمته المكسيك لاحتضان مؤتمر للمتابعة في شباط/فبراير المقبل. سيتناول المؤتمر الآثار الطويلة الأجل للانفجار النووي والتأهب الضروري لمواجهة مثل هذه الكارثة. وهذا أمر ذو أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، سواء الدول الحائزة لأسلحة نووية أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نشجع جميع البلدان على المشاركة بشكل بناء في هذه المناقشة الهامة.

وتعلق النرويج أهمية كبرى على التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي تتضمن الركائز الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية.

وتظل النرويج مؤيدا قويا للتدابير الثنائية لنزع السلاح، مثل معاهدة ستارت الجديدة. ونرحب بالخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في برلين في حزيران/يونيه، حيث شدد على الحاجة إلى المزيد من الخطوات نحو نزع السلاح. كما نقدر تقديرا كبيرا التعاون البعيد النظر مع المملكة المتحدة على التحقق من نزع السلاح النووي. علاوة على ذلك، نرحب بقرار إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لا تزال تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح النووي تعاني من طريق مسدود منذ أمد طويل. وما من شك في أن هدفنا العام هو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولربما نختلف على الطريق المفضي إلى بلوغ ذلك الهدف المشترك. وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن نواصل جهودنا الرامية إلى الإمعان في الحد من الدور الذي تقوم به هذه الفئة من الأسلحة في السياسات والعقائد الأمنية. علينا أن نعزز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حالياً، وأن ندعم المناطق المماثلة الجديدة، لا سيما في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن ينعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل عام ٢٠١٥. من الضروري أيضا أن تتواصل عملية خفض الترسانات القائمة من الأسلحة النووية، ويا حبذا لو تتسارع.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب نظاماً لعدم الانتشار يتصف بالمصداقية. ولا تفتؤ النرويج تدعو إلى تحقيق كونية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي. وندعم الجهود الرامية إلى تطوير دورات وقود نووي مقاومة للانتشار. ونؤيد برنامج العمل الصادر عن مؤتمر قمة الأمن النووي بهدف تأمين جميع المواد النووية الحساسة. بل، فوق ذلك، نشدد على الحاجة إلى حل جميع الشواغل القائمة بشأن الانتشار.

نحث إيران على حل المسائل المعلقة المتصلة ببرنامجها النووي الماضي والحالي، لكي تفي تماما بالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، تدين النرويج بشدة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول تماما، ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، وإحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ترحب النرويج باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢١١٣). وإن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا وشيكا للأمن والسلم الدوليين. من المشجع أن سوريا أصبحت اليوم طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والنرويج تحث الحكومة السورية على الامتثال الكامل لأحكامها. تعمل النرويج حاليا على استكشاف سُبل المساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان تدمير الأسلحة الكيميائية السورية بطريقة آمنة ومناسبة.

لقد شهدنا مؤخرا استخدام الأسلحة الكيميائية، مما يوضح الحاجة الماسة إلى مواصلة تعزيز القاعدة ضد هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية. لذلك ترحب النرويج بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل الماضي. ونشدد على أهمية تنفيذ القرارات التي اتُخذت في ذلك المؤتمر. ونشدد على ضرورة تعميم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحض جميع الدول المتبقية التي ليست طرفا في هاتين الاتفاقيتين على الانضمام إليهما.

أود أيضا الانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها جائزة نوبل للسلام.

يتوقع وفد بلدي من اللجنة الأولى تأكيد القواعد التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتوفير التوجيه اللازم بشأن كيفية تحقيق نزع السلاح النووي والمضي قدما بعدم الانتشار النووي إلى، ويكرر دعمه القوى لمعاهدة تجارة الأسلحة.

السيد حسن (السودان): يطيب لي في البداية يا سعادة السفير إبراهيم الدباشي أن أتقدم إليكم بالتهنئة شخصيا على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. فقد خبرناكم دبلوماسيا مهنيا رفيعا وأنتم تقودون وفد بلدكم إبان عضوية ليبيا في مجلس الأمن، وخبرناكم أيضا وانتم تديرون أزمات بلدكم بحكمة واحترافية عالية إبان ثورة الشعب الليبي الشقيق. لذلك يسعدني أيما سعادة أن أراكم بفضل هذه الخبرات والقدرات تديرون أعمال هذه اللجنة، خاصة هذا العام. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة إلى السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانها الشامل الذي أدلت به في مستهل مداولات هذه اللجنة (انظر A/C.1/68/PV.3). كذلك أود أن أؤيد البيانات التي أُدلي بها باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، والدول الأعضاء في المجموعة العربية.

تأتي دورة اللجنة الأولى هذا العام بينما يترقب العالم بأسره انعقاد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذا لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بهذا الشأن. وكم كنا متفائلين ونحن نعكف على وضع التوصيات بأن يتم انعقاد المؤتمر في العام التالي مباشرة، غير أننا لم نراوح مكاننا قيد أنملة، حيث مر عامان الآن ولا تزال الأعمال تلك معلقة ولم تبدأ.

نطالب بشدة عقد هذا المؤتمر، أي المؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل خلال العام الجاري، أي عام ٢٠١٣، ونحض المجتمع الدولي على دعم كل الجهود من أجل إنجاح ذلك المؤتمر والخروج بنتائج عملية وآليات واضحة للتنفيذ والمتابعة وفق جدول زمني ملزم من أجل تحقيق الغايات.

نذكر بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم بأسره وبخاصة منطقة الشرق الأوسط، ذلك الجزء الملتهب من العالم تحتم علينا جميعا إنجاح عقد هذ المؤتمر في أجله المحدد، على الأقل خلال هدا العام الجاري.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فقد كان من بين أوائل الدول التي انضمت إلى العديد من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية منع الانتشار النووي، علاوة على قيادة السودان للجهود المبذولة في إبرام الاتفاقية المتعلقة بإعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، معاهدة ”بليندابا“ واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية التي انضممنا إليها في عام ٢٠٠٤ بعد مشاركتنا في حلقة العمل التي انعقدت في فيينا بشأن أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم. ومما يجدر ذكره في هذا المقام بأن عاصمة بلادي، الخرطوم، استضافت في عام ٢٠٠٤ المؤتمر

الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكان ذلك المؤتمر أول خطوة عملية نحو جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية.

نؤكد دائما على مراعاة حقوق الدول غير القابلة للمساس أو التصرف في الاستخدام المشروع للتقنيات النووية لأغراض البحث العلمي والأغراض السلمية الأخرى ذات الصلة.

إن الأمر الذي يحتل الأولية في اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح هو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبلادي شأنها شأن العديد من بلدان العالم تعاني من هذه الظاهرة، حيث ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعية، كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على الموارد المائية والكلأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا من سلوك بعض القبائل والمجموعات السكانية لإظهار قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها في غاية الصعوبة. إن السودان يدرك أكثر من غيره مدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. لذلك ظل السودان حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القُطري الذي نضطلع به من خلال المكتب الوطني لمكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة أيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب وتجارة المخدرات.

إن السودان يقود في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومن خلال الإيغاد، وكان آخر هذه الجهود استضافة السودان العام الماضي لحلقة العمل الإقليمية بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك في مراكز الحدود. وفي هذا الصدد، أشير إلى تجربة السودان الرائدة جدا في ترسيم الحدود وإحكام نظام السيطرة عليها، خاصة الحدود مع دولتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

على المستوى القُطري قطع السودان شوطا طويلا في تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة في الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعد أن أكمل إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لتطبيق ذلك على الصعيد المركزي. كذلك عمل على تشكيل فريق عمل يضم مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لمتابعة التنفيذ، كذلك تم إنشاء مكاتب في مختلف ولايات السودان للتصدي للظاهرة وفق خطة مدروسة سوف يتم تطبيقها خلال الخمسة أعوام المقبلة، وستركز خطتنا على ما يلي:

أولا، مواءمة التشريعات والقوانين مع برامج الأمم المتحدة؛ وثانيا، حوسبة سجلات الأسلحة وإحكام ضبط أسلحة القوات النظامية والمراجعة الدورية لسجلات الأسلحة الخفيفة المصدق عليها لبعض المواطنين وفقا للقوانين ذات الصلة؛ وثالثا، التوعية والتنوير العام ورفع قدرات الهيئات المشاركة في عمليات الضبط والسيطرة؛ ورابعا، ضبط الحدود وإقامة نقاط المراقبة والتحكم والسيطرة والتنسيق مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية المعنية وتطوير أنظمة إدارة مخزونات الأسلحة وتطوير أنظمة حفظ السجلات وشهادات المستخدم النهائي، علاوة على تطوير أنظمة متابعة الوسم وتعقب المسارات.

في الختام، لعلنا جميعا متفقون على أن إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية قد أبرز بصورة جلية مدى الترابط بين عاملي التنمية والنزاع المسلح، الأمر الذي يجب مراعاته عند تعاطي مجلس الأمن مع النزاعات في الدول النامية وإرسال بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام في تلك البلدان، بحيث تُراعى أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات مع استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهنا، تكمن أهمية البعد التنموي

الذي يكتنف الظاهرة خاصة وأن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مرده إلى قصور التنمية وشح الموارد وكل ذلك مقرونا بالطبع بعوامل الطبيعة من جفاف وتصحر وتغير في المناخ.

وما نزاع دارفور الذي تجاوزناه بعد توقيع وثيقة الدوحة للسلام ودخولها حيز النفاذ إلا نموذجا واضحا يؤكد مدى تداخل هذه العوامل مع بعضها بعضا واحتدام التدافع بين المزارعين والرعاة الرحل على موارد الماء والكلأ مما يؤكد أكثر فأكثر أهمية استصحاب عامل التنمية كعامل أساسي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما يؤكد أهمية دعم وبناء قدرات الدول النامية وليس إيفاد أفرقة الخبراء إليها على النحو الذي يقوم به مجلس الأمن الآن، إذ أن أفرقة الخبراء أبعد ما تكون عن الواقع وأبعد ما تكون عن معرفة المعطيات الاجتماعية والطبيعية التي أشرت إليها في صدر بياني هذا، حيث أن منهجية عمل أفرقة الخبراء تقوم على معالجة الأعراض فقط ولا تتعامل أبدا مع الأسباب الجوهرية وارء النزاعات وانتشار الأسلحة لدى المجموعات والأفراد.

وختاما، نؤكد أننا سنولي، خلال المداولات المواضيعية لهذه اللجنة، أهمية خاصة للجزء الخاص بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وكذلك الأسلحة التقليدية. ونؤكد مجددا، سيدي الرئيس، أننا رهن أيديكم للتعاون والانخراط إيجابا في كل مداولات اللجنة بما يحقق النتائج المقصودة.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق في قيادة عمل لجنتنا، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

تعرب جمهورية أفغانستان الإسلامية عن تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.١/٦٨/PV.٣).

وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية: تكرر أفغانستان تأكيد التزامها الكامل بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، حيث أنها تمثل مبدأ هاما للتقدم في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وعدم الانتشار. ونعتقد أن الهدف العالمي المتمثل في تحديد الأسلحة وتخفيضها والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل لن يتحقق إلا إذا توفرت إرادة سياسية جماعية قوية.

ومنذ عام ٢٠٠١، شهدنا عددا من التطورات التي توفر الأساس اللازم لتحديد الأسلحة وتخفيضها وعدم الانتشار على نحو فعال. فقبل ١٢ عاما، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الصك الدولي للتعقب الذي يمثل أداة هامة في تخفيض الأسلحة والذخائر غير القانونية. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وترحب أفغانستان بنتائج اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11) وأكد ذلك الحدث التاريخي الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي في إيجاد عالم خال من أي نوع من الأسلحة النووية. وأفغانستان تؤيد جميع المبادرات المتخذة في مجال نزع السلاح النووي. وانسجاما مع واحدة من الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، فإننا طرف في العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تتعامل مع موضوع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، والتي تشمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن بصدد تعزيز إطارنا القانوني لنزع السلاح وعدم الانتشار.

منذ سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١، شرعت الحكومة الأفغانية في اتخاذ العديد من التدابير على الصعيد الوطني استنادا إلى التزاماتنا الدولية، وذلك لمكافحة إنتاج المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والاتجار بها. وفي عام ٢٠١٠، أصدر الرئيس كرزاي مرسوما يحظر استيراد وتصدير ونقل نترات الأمونيوم. ومن الأهمية بمكان توفير دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي للجهود التي تبذلها أفغانستان في هذا الصدد.

وأفغانستان تؤيد تماما برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وترى أن الوثيقة الختامية التي اعتُمدت في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في العام الماضي، توفر إطارا فعالا لاتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ما زال يتعين القيام بالمزيد من العمل، لا سيما في مجال تعقب الأسلحة غير المشروعة. ومن الضروري تعزيز التعاون. فالعديد من الدول تفتقر إلى قدرات كافية لممارسة رقابة فعالة على الأسلحة غير المشروعة داخل حدودها. وانطلاقا من تجربتنا، يمكننا أن نشهد على أن إمكانية حصول الإرهابيين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تؤجج حلقة العنف في أفغانستان وفي المنطقة.

إن أفغانستان، التي شهدت صراعا مسلحا استمر قرابة ثلاثة عقود، هي أحد الضحايا الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فخلال تلك الفترة، جرى استيراد ملايين الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة أو تهريبها إلى أراضينا. وهذه الأسلحة مسؤولة عن قتل وجرح مئات الآلاف من الأفغان.

وخلال السنوات ال ١٢ الماضية، حققت أفغانستان تقدما هاما في مجال نزع السلاح. ونحن ننفذ إصلاحا لقطاع الأمن يركز على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن خلال هذه المبادرة، جمعنا الآلاف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والملايين من الذخائر، والتي أُودعت لدى المؤسسات الأمنية للبلد.

لم تتضرر أي دولة من استخدام الألغام الأرضية بقدر ما تضررت أفغانستان خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد لقي ما يزيد على مليون شخص حتفهم أو أصيبوا بالإعاقة بسبب الألغام الأرضية ولا يزال الدمار الواسع النطاق والخسائر في الأرواح مستمرين حتى اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المتشددة المسلحة لا تزال تستخدم الألغام في الوقت الراهن لتهديد الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان.

وفي عام ٢٠١٢ وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، قُتل حوالي ٣ ٠٠٠ شخص أو أصيبوا من جراء الألغام الأرضية.

إن استمرار استخدام حركة طالبان لتلك الأسلحة أمر خطير ومقلق للغاية، لأنه يهدد تنمية ورخاء المواطنين الأفغان.

إننا نعمل على تنفيذ برنامج عمل مكافحة الألغام، وأحرزنا تقدما هاما في ذلك الصدد، ونسعى جاهدين لأن نصبح بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣. وفي ضوء ما تقدم، فإننا نواجه مصاعب مالية فيما يخص تنفيذ برنامج عمل مكافحة الألغام. إن حكومة أفغانستان تناشد المجتمع الدولي التعهد بتقديم مساعدات مالية، لمساعدتنا على تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق أفغانستان خالية من الألغام.

على مدى السنوات الخمس الماضية، شكلت العبوات الناسفة التي تستخدمها حركة طالبان وباقي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، تهديدا رئيسيا لأمن واستقرار بلدنا. وتسببت في تهديد كبير لأمن بلدنا واستقراره، كما تسببت في وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين العاديين، وكذلك قوات الأمن الأفغانية والدولية. ويجري تهريب الكثير من المواد والأدوات التي استخدمت لصنع هذه القنابل إلى داخل أفغانستان. ويجب أن

يتوقف ذلك، وندعو شركاءنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، إلى دعمنا في هذا الصدد.

وتلتزم أفغانستان التزاما كاملا بالقضاء على الذخائر العنقودية. وقامت بالتصديق على اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومع تدمير ٥٤٦ نوعا من الذخائر المختلفة في عام ٢٠١٢، فإنه من دواعي سرور أفغانستان تدمير جميع الأسلحة من هذا النوع الموجودة في مخزونها العسكري. ونحن ملتزمون تماما بأحكام اتفاقية الذخائر العنقودية.

السيد إيدجو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أبدأ بضم صوتي إلى أولئك المتكلمين السابقين الذين وجهوا لكم تهنئتهم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم لأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لقيادة لجنتنا. وسوف تنجح تجربتكم الشخصية وحسكم السليم مداولاتنا. إنني أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي فيما يخص أداء مهامكم.

ينبغي لأعمال لجتنا أن تتيح لنا معالجة التحديات الرئيسية القائمة في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، التي أشارت العديد من الوفود التي تكلمت من قبل، إلى أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي. إن وفد بلدي يتفهم جميع الشواغل التي أعرب عنها حتى الآن ممثلو الدول الأعضاء.

إننا نؤيد البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول العربية، من قبل كل من ممثلي إندونيسيا وفيجي ونيجيريا، على التوالي.

إن الأسلحة النووية لا تزال تشكل خطرا وجوديا على الجنس البشري، والنظام الذي أنشئ للسيطرة عليها غير مكتمل بعد. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، ولم تبدأ المفاوضات لا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو ضمانات الأمن السلبية. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يسهل فريق الخبراء الحكوميين، الذي تقرر إنشاؤه خلال أعمال اللجنة الأولى التي جرت العام الماضي، الإطلاق السريع للمفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة المواد الانشطارية التي تشمل جميع الأطراف المعنية.

وإلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تتوقع الكاميرون من المجتمع الدولي المساعدة على تعزيز قدراتها، في مجال التكنولوجيات السيزمية المائية – الصوتية ودون السمعية والكشف عن وجود إشعاع نووي من الجو، للكشف عن التفجيرات النووية، والتصدي على نحو يتسم بالمصداقية والفعالية للعواقب الإنسانية للانفجار النووي. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقا لنظام التحقق الذي اقترحه المعاهدة، فإن الكاميرون على لائحة الدول التي لديها محطة نويدات مشعة على أراضيها الوطنية، عند خط عرض ٤,٢ درجة شمالا وخط طول ٩,٣ شرقا. وعلاوة على ذلك، ينبغي للكاميرون الاستفادة من التكنولوجيا النووية المدنية لتلبية احتياجات التنمية.

ولا تزال الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتتسبب في البتر، وفي تأجيج أعمال العنف المسلح. ويجب توحيد الأدوات المستخدمة للتعامل مع تلك الأسلحة، وتعميمها وتنفيذها بشكل فعال.

وعلى الرغم من تعدد التحديات الأمنية المرتبطة بنزع السلاح، واستمرارها في إثارة مخاوف جدية في جميع أنحاء العالم، طالما لم يتم التوصل إلى الحلول المناسبة، فإننا نعتقد أن النجاحات التي تحققت في هذا المجال في ثلاث سنوات فقط تبين بأنه بوسعنا إحراز تقدم فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، عندما تكون ثمة روح بناءة وبراغماتية. وتدل تلك الدينامية أيضا على أنه ينبغي تناول السعي إلى تحقيق عالم أكثر أمنا بطريقة شاملة، وبأنه ينبغي بذل الجهود

في جميع المجالات: النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية، وانتشار القذائف التسيارية والفضاء.

وفي ذلك الصدد، أرحب باعتماد الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل لمعاهدة تجارة الأسلحة، ويحدوني الأمل في أن يمكّن هذا الصك الجديد الملزم قانونا المجتمع الدولي من مكافحة الاتجار غير المشروع بفعالية في تلك الأسلحة ومنع تسريبها، والإسهام في إحلال السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، لتجنب المعاناة البشرية وتشجيع التعاون والشفافية، وتحلي الدول الأطراف فيها بالمسؤولية في تجارة هذه الأسلحة.

إن الكاميرون تعلق أهمية كبيرة على الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح، ودعمت بثبات كافة المبادرات الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية والحد من الانتشار النووي.

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تدعم الكاميرون بروح الخيار الأفريقي المتمثل في التوصل إلى قارة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسياسة التسوية السلمية للمنازعات، حزمة من المبادرات الدبلوماسية المتضافرة، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة وفي إطار الحوار الروسي الأمريكي، من أجل من بين أمور أخرى، التوصل إلى حل سياسي نهائي للأزمة السورية.

وعلاوة على ذلك، أظهرت الكاميرون عزمها الثابت على الإسهام في تحقيق عالم يسوده السلام، من دون أسلحة دمار شامل بوجه خاص. وقامت بذلك مرة أخرى من خلال انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ومن خلال تصديقها قريبا جدا على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها – اتفاقية كنشاسا، التي اعتمدت بالإجماع خلال الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ويلتزم بلدي بحزم بالكفاح من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويبدو أن قائمة التحديات القائمة في مجال نزع السلاح، تطول مع مرور الوقت، لذلك من الضروري والعاجل إحراز تقدم فيما يخص الاستجابة لها.

إننا نتوقع أن تكون اللجنة الأولى قادرة على تجسيد التقدم الذي أحرز مؤخرا على جبهات مختلفة. ونأمل أن تتيح لنا المناقشات خلال هذه الدورة، صياغة الاستجابات الملائمة لتحديات المستقبل. وبوسع الرئيس التعويل على دعم وفد بلدي فيما يخص المشاركة في المناقشة بتلك الروح البناءة.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل.

يجسد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/C.1/68/PV.3) آراءنا الوطنية تماما، الأمر الذي يتيح لي الإيجاز والتركيز على بعض البنود التي نوليها أهمية خاصة.

يشكّل اعتماد الجمعية العامة هذا العام معاهدة تجارة الأسلحة مؤشرا هاما على فعالية تعددية الأطراف، وأن بوسع الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أن تحقق نتائج هامة وناجحة عبر الحوار والتفاوض. ويجب علينا الآن أن نعمل جاهدين من أجل تحقيق عالمية المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في موعد مبكر.

وفي هذا الصدد، تود البرتغال أن توجّه الانتباه إلى مسألة الذخائر العنقودية. وكما يعلم الأعضاء، فإن الذخائر العنقودية تلحق الضرر بالأهداف العسكرية والسكان المدنيين بشكل عشوائي، وما تزال تخلّف وراءها العديد من الضحايا بعد سنوات من انتهاء الصراعات التي استخدمت فيها. والتقارير الأخيرة عن استخدام الذخائر العنقودية في سوريا مثيرة للقلق

البالغ، وتلقي بظلال قاتمة على توقعات السكان المتضررين أصلا. وتدين البرتغال بشدة استخدام هذه الأسلحة، وتحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن استخدامها.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، عملت البرتغال جاهدة – جنبا إلى جنب مع اليابان وغانا – من أجل تعزيز اتفاقية الذخائر العنقودية. وما تزال هذه الاتفاقية تمثّل الصك الوحيد الملزم قانونا الذي ينظم إنتاج تلك الأسلحة وتكديسها واستخدامها. وما تزال البرتغال ملتزمة بالتنفيذ الفعال للاتفاقية.

وشأنها شأن الذخائر العنقودية، فإن للألغام الأرضية أيضا آثارا في الأجل الطويل على الأراضي والسكان المتضررين. وفي عام ٢٠١٤– بعد مرور ١٥ عاما على بدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد – ستجتمع الدول الأطراف والمراقبون في مابوتو، بهدف استعراض ما تم تحقيقه في السعي نحو عالم خال من الألغام. ولدينا إيمان راسخ بأن هذا الهدف لا يقل أهمية عما كان عليه من قبل، حين اتخذ العالم قرارا بحظر استخدام الألغام الأرضية. ولا ينبغي الثناء على كل ما تحقق حتى الآن فحسب، بل يتعين أيضا أن يكون مصدر إلهام لنا جميعا من أجل المضي قدما. وتتطلع البرتغال إلى المشاركة في مؤتمر قمة مابوتو، وأن تسهم بنشاط في وضع مجموعة جديدة من الالتزامات الواقعية الطموحة والقابلة للقياس في ذات الوقت.

وما يزال الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح يهدد بتحويل تلك الهيئة إلى كيان غير مجد على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن منع عدد كبير من الدول من المشاركة بصورة بناءة في عملية صنع القرار في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، يزيد تلك الحالة التي يتعذر الدفاع عنها سوءا. وما تزال البرتغال تدعو – إلى جانب العديد من الدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح – إلى تعيين مقرر خاص للنظر في الطرائق الكفيلة بتوسيع عضوية المؤتمر. وتقتضي جدية المسائل التي ينبغي أن تناقش هناك إيلاءها الاهتمام اللازم من قبل المجتمع الدولي بأسره.

وما يزال الانتشار النووي يشكّل أحد أشد المسائل إلحاحا التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها. ونتشاطر مشاعر القلق الدولي الشديد التي تثيرها البرامج النووية لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي يجب التصدي لها بشكل كامل. وتحث البرتغال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإيران، على الامتثال لالتزاماتهما الدولية، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتخذا الخطوات اللازمة لبناء الثقة بين الأطراف، علما بأنها تمثّل عنصرا أساسيا في عملية المفاوضات. ونرحب في هذا الصدد، بالجولة الأخيرة من المحادثات بين إيران وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، وبين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، فإنه يجب أن تقترن الكلمات بالأفعال، ويجب التقيد الصارم باستخدام الطاقة الذرية وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب البرتغال عن شعورها بالقلق البالغ إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وقد وجّهت إدانة قوية لتلك الهجمات المروعة، فضلا عن الاستجابة المناسبة لها من قبل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا مناص الآن من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وتدعو البرتغال سوريا إلى التعاون دون تأخير أو شروط، فضلا عن تهيئة جميع الظروف المواتية لإزالة مخزوناتها من تلك الأسلحة البغيضة بصورة كاملة.

ويأمل وفد بلدي أن تسفر مداولاتنا خلال الأسابيع المقبلة عن إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف السلام والأمن، وهي أهداف مشتركة لجميع شعوبنا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، وبقية أعضاء المكتب، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ونهنئ

أيضا السفير ديسرا بيركايا، الممثل الدائم لإندونيسيا وفريقه على عملهما خلال الدورة السابقة.

يتمثل أهم تقدم محرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في العام الماضي في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة. ومن بين أمور أخرى، فقد أدى اعتماد تلك المعاهدة إلى تفاؤل منظمتنا مجددا بقدرتنا على التصدي للتحديات الإنسانية الكبرى. وبذلك فقد ولدت ”روح نيويورك“ جديدة معافاة، نأمل أن تؤدي إلى تحقيق مزيد من النجاحات.

ولكن الأهم من هذه الروح المتجددة – بل وبسببها جزئيا – فقد توفرت لدينا الآن أول معاهدة دولية من نوعها، تنص على التزامات ملزمة قانونا للدول بأن تكفل الرقابة على عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية وذخائرها وأجزائها ومكوناتها بطريقة مسؤولة وفعالة وشفافة. ذلك أن تجارة الأسلحة التقليدية ستمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في نهاية المطاف، فضلا عن امتثالها للاتفاقيات ذات الصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة، بين مسائل أخرى. وعليه، فسيكون للمعاهدة أثر حقيقي على الحياة اليومية للمواطنين، وعلى الحد من أعمال العنف والصراع المسلح.

ترحب كوستاريكا بتوقيع ١١٣ دولة على المعاهدة، علاوة على التصديق عليها من قبل سبع دول بعد مضي أربعة أشهر فقط على اعتمادها. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه الوتيرة وأن تتسارع خلال الأشهر المقبلة. ويتطلع بلدي إلى التصديق عليها من قبل ٥٠ دولة في أسرع وقت ممكن، لكونه شرطا مطلوبا الوفاء به لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وبإيداع صكنا الوطني في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فقد أعربنا عن تصميمنا الراسخ على الامتثال الفوري بالمعاهدة وتنفيذ التزاماتها من جانب واحد.

لقد وصلت روح نيويورك التي أشرت إليها سابقا أيضا إلى لوساكا، التي استضافت الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. ففي ذلك الاجتماع أدان المجتمع الدولي استعمال تلك الأسلحة في سوريا، وكرر التزامه بالعمل على إزالتها تماما.

وسنمضي قدما بذلك الالتزام في سان خوسيه، عاصمة بلدنا، التي ستستضيف الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤. وسنواصل هناك وضع المسائل الإنسانية والسكان معا في صميم مناقشاتنا بشأن الأسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية المدنيين والوقاية، وتقديم المساعدة إلى الضحايا والوصول إلى سبل التعاون الدولي على تنفيذ الاتفاقية، فضلا عن التثقيف في مجال الحد من المخاطر.

وبهدف إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، تدعو كوستاريكا دول المنطقة إلى اتباع نموذج تلاتيلولكو وتحويل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى منطقة خالية من الذخائر العنقودية.

ما زالت الحالة التي يواجهها السكان المدنيون في العديد من الصراعات الحالية تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الحقيقة على أرض الواقع ما برحت تتسم بانتهاك الأطراف المشاركة في الصراع، على نحو متكرر، لواجبها في احترام المدنيين وحمايتهم، على النحو المطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وتعرب كوستاريكا عن قلقها إزاء الآثار الإنسانية المترتبة عن استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٢ المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/2012/376). ونحن نتشاطر أيضاً القلق الذي أُعرب عنه في التقرير نفسه فيما يتعلق باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة،

أو الطائرات بدون طيار، لشن هجمات محددة الأهداف تترتب عنها آثار جانبية مدمرة للغاية.

والأشد من ذلك وحشيةً وعشوائية استخدامُ الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين، كما حدث في سوريا. وفي إدانتنا لهذا الاستخدام وتشديدنا على مسؤولية الحكومة عنه، نعرب عن أملنا في أن يؤدي انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وعمل مفتشي الأسلحة الكيميائية في الميدان، إلى تخليص ذلك البلد فعلياً من الأسلحة الكيميائية.

وفي خضم هذه العملية، نرحب بمنح جائزة نوبل للسلام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وذلك بمثابة تذكير للدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو التي لم تمتثل لواجباتها بموجبها أن تفعل ذلك بدون تأخير.

في نظر كوستاريكا، ليست الأسلحة الكيميائية وحدها هي التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، بل كل أسلحة الدمار الشامل. وأفضل ضمانة للأمن هي إزالة كل أسلحة الدمار الشامل. وانطلاقاً من هذا الموقف، شاركت كوستاريكا بنشاط في المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، الذي نظمته النرويج في أوسلو في آذار/مارس. سيشارك بلدي بنفس القدر من الاهتمام في المؤتمر القادم بشأن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، الذي سيعقد العام القادم في المكسيك. ونهنئ قيادة ذلك البلد على تولي زمام المبادرة في منطقتنا.

كما تجلى التزام كوستاريكا بنزع السلاح العام والكامل في مشاركتها، على المستوى الرئاسي، في اجتماع الجمعية العامة الأول الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.4). في تلك المناسبة، أكدت رئيسة بلدنا، لورا تشينشيلا ميراندا، مجدداً حاجة كوكبنا إلى أن يعود عالماً خالياً من الأسلحة النووية، كما كان قبل عام ١٩٤٥.

واستجابة لهذا التحدي، وبالنظر إلى الشلل المزمن الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، ومحدودية التقدم المحرز في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي ظل التهديد باستعمال الأسلحة النووية في آسيا، أنشأت الجمعية العامة، في العام الماضي، الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. من خلال ممثلنا الدائم في جنيف، السفير مانويل دينغو، كان لنا شرف رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية. تفضي نتائج أعمال الفريق إلى وضع متوازن بين مختلف المواقف من نزع السلاح النووي، وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن كيفية التفاوض حول الموضوع بطريقة متعددة الأطراف. ويبشر المستوى العالي للمناقشات، والروح البناءة التي شاركت بها الدول والمجتمع المدني، بأننا نستطيع في الواقع أن نتوصل إلى اتفاق على الشروع في إجراء مفاوضات من أجل إلغاء الأسلحة النووية.

ومن أجل توفير الاستجابة الكاملة في هذه المرحلة، ينبغي أن تكون الخطوات الطبيعية التالية هي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات على صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. واقترحت ماليزيا وكوستاريكا اتفاقية نموذجية في هذا الصدد، يمكن أن تشكل أساسا لبدء المناقشات.

كوستاريكا بلد صغير ديمقراطي، منزوع السلاح، ذو طابع مدني. ولا نملك من أدوات الدفاع إلا النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي. ونعتقد أن الأدوات الرئيسية لتعزيز وضمان الأمن الوطني والدولي هي تعزيز الديمقراطية وتكميلها وتعزيز واحترام سيادة القانون.

وعلى الرغم من أننا دولة بلا جيش، فإننا لسنا غافلين عن الشواغل الأمنية والدفاعية المشروعة التي تؤرق بعض البلدان الأخرى، كما ندرك حاجة الكثيرين إلى تحمل نفقات عسكرية

لها ما يبررها في ضوء التناسب والترشيد. بيد أن موضوع تساؤلنا هو الإنفاق العسكري المفرط، الذي يمكن أن يصبح عائقا أمام التنمية وأن يشكل دافعاً على الصراع. ولهذا السبب، نصر على ضرورة أن نتجاوز العقائد الأمنية القديمة القائمة بشكل صارم على النماذج العسكرية، وأن ننتقل إلى العقائد التي تقوم في المقام الأول على نموذجي التنمية والأمن البشري.

وأخيرا، في هذا الصدد، نؤكد من جديد أن العام الماضي كان حقا إيجابيا بصورة إجمالية. لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ويعود الأمر إلينا، نحن الدول الأعضاء، في أن ندعم الجهود والمبادرات التي من شأنها أن تحرك آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد دعم الوفد الصربي الكامل لكم في أداء واجباتكم الهامة. وباسم وفد بلدي أتمنى لكم كل التوفيق.

في اعتقادنا أننا نسعى جميعا إلى العيش في عالم أكثر أمنا وسلاما، على الرغم من التحديات التي نواجهها. هذه التحديات، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً في سوريا، لا تؤثر على الأفراد في بعض البلدان فحسب؛ بل تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. إذن فإن من مسؤوليتنا المشتركة أن نمنع وقوع حوادث من هذا القبيل في السنوات القادمة. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة دور مهم وحاسم في إجراء تحقيق محايد في هذه الحالات، ونؤيد بقوة زيادة انخراط الأمم المتحدة الحاسم في هذا الصدد.

اسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن معارضة جمهورية صربيا الشديدة استخدامَ الأسلحة الكيميائية، الذي يعد انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ونؤيد القضاء التام عليها بوصفنا دولة عضوا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب، مع التأييد الكامل، باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا الذي جاء استنادا إلى قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبلدي من الأعضاء الحاليين فيه. يعبر ذلك القرار المهم تعبيراً قوياً عن موقف المجتمع الدولي الذي مفاده أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول وأن التخلص منها يشكل خطوة رئيسية نحو تهيئة الظروف لمستقبل آمن ومستقر لجميع مواطني سوريا.

ونعتبر أن انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية، ونرى أن سوريا قد خطت بذلك خطوة كبيرة نحو تحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر في المنطقة بأسرها. وتعرب جمهورية صربيا عن أملها في أن تعقب القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا جهودٌ دبلوماسية قوية ترمي إلى وضع حد للعنف والتوصل إلى حل مستدام.

للأسف، لا نزال نعيش في عالم توجد فيه الأسلحة النووية. وحتى مع التخفيض الكبير في المخزونات النووية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. وما برحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أداة حيوية في تعزيز الأمن الدولي، وحجر زاوية في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

والحالة هذه، تنبغي زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار وذلك بتقيد جميع الدول الأطراف بها. إن اعتماد خطة عمل شاملة وتطلعية في ٢٠١٠ ساهم في التأكيد مجددا على أهمية استمرار المعاهدة. ستتيح الدورة الجديدة القادمة الفرصة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لتقييم إنجازات عملية تنفيذ خطة العمل وتحديد الطرق الكفيلة بتعزيز التقدم المحرز في هذا الصدد. وبلدي ملتزم بالوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، وفي هذا الصدد، نفذت تدابير تشريعية وتنظيمية وأخرى واسعة النطاق على الصعيد الوطني.

إن صربيا نصير قوي لعملية البدء بدخول معاهدة حظر التجارب النووية الشامل حيز النفاذ، وتعتبرها أداة دولية هامة أخرى

لبلوغ أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا تزال أيضا تولي أهمية كبيرة للوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). من الجدير بالذكر أن صربيا من بين عدد ضئيل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأول بلد في جنوب شرق أوروبا، التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بالإضافة إلى ذلك، استضفنا أول حلقة عمل إقليمية تعقد عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، أصبحت جمهورية صربيا عضوا كامل العضوية في مجموعة موردي المواد النووية، وهو نظام دولي مرموق لمراقبة تصدير المواد النووية والسلع ذات الاستخدام المزدوج.

انضمت صربيا أيضا إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها. ونحن بصدد اعتماد مجموعة أخرى من الصكوك التشريعية، من قبيل قانون يتعلق بالتدابير التقييدية الدولية، وقانون يتعلق بتصدير واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية، وقانون يتعلق بتصدير واستيراد البضائع ذات الاستخدام المزدوج بقصد تحديث المحاليل الموجودة حاليا في بعض المجالات. ونقوم بذلك لموائمة التغييرات بصورة كاملة مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، وإدماج الالتزامات الجديدة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن وغيرها من الوثائق الدولية.

ما فتئت صربيا تعمل جنبا إلى جنب مع الأطراف الأخرى لتنفيذ الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي الذي اعتمد في إطار المادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام، وقدمت مساهمة هائلة ومتميزة في بناء الثقة والأمن في منطقتنا. ستستضيف بلغراد اجتماعا للجنة الاستشارية دون الإقليمية في نهاية هذا الشهر.

وترحب صربيا بالاعتماد التاريخي لمعاهدة الإتجار بالأسلحة التي سوف تسهم في النقل الدولي للأسلحة بطريقة مسؤولة وشفافة. وقد وقعت صربيا على المعاهدة في ١٢ آب/أغسطس، ونتوقع أن تبدأ عملية التصديق في وقت قريب.

وتعتقد صربيا أن تعددية الأطراف المنتجة تؤدي دوراً لا غنى عنه في التصدي للتحديات في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة فعّالة ومستدامة. ومما يؤسف له، أننا نواجه حالة جمود طويل الأمد في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وفي المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويجب أن نظل ملتزمين بتنشيط الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، من أجل تحقيق تدابير ملموسة وفعالة يمكن أن تسهم في تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، نأمل من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تنظر أخيرا في مسألة أساسية أخرى ذات أهمية خاصة لبلدي، ألا وهي توسيع عضوية المؤتمر. ينبغي إعطاء الفرصة لكل بلد للمشاركة في المستقبل في المحادثات المتعلقة بتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتتحمل نصيبها من المسؤولية. علينا جميعا أن نظهر إرادة سياسية واضحة للتغلب على الجمود المستمر والانخراط جديا ومن دون تأخير في المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر لتقديم مساهمة ذات مصداقية في السلم والأمن الدوليين. إن صربيا مستعدة للقيام بدور نشط للغاية في ذلك الصدد.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سعادتي أن أراكم يا سيادة الرئيس تترأسون أعمال اللجنة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم.

يجري عمل اللجنة في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك (انظر A/68/PV.11). إن ذلك الاجتماع دق مرة أخرى ناقوس الخطر النووي. وقد حمل ذلك الاجتماع الرفيع المستوى على التشجيع على تحقيق نتائج في السياق الحالي والمساهمة في زيادة الوعي. وفي الوقت نفسه، فقد ذكرنا بأن

التحرك بنزع السلاح النووي هدف مشروع يتقاسمه الجميع، كما أنه ساعد على بث الحياة في النتائج التي تم التوصل إليها في مختلف مؤتمرات الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويقع أيضا ضمن نطاق المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٥. ويرحب وفدي بهذا التطور الإيجابي على الطريق المفضي إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار العالميين، بل حتى تهدد وجودنا، إذا فشلنا في اتخاذ تدابير فعالة وقوية للقضاء على تلك الأسلحة. ومما زاد حاليا من تفاقم ذلك التهديد التوجس من حيازة واستخدام هذه الأسلحة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية والجماعات الإرهابية على وجه الخصوص. إن الصلة بين نظام عدم الانتشار النووي والإرهاب المتزايد، تشجعنا على مواصلة تعزيز آليات عالمية لإنقاذ البشرية من العواقب المميتة لتلك الأسلحة.

لذلك يؤيد بلدي كل الجهود الدولية الرامية إلى حظر صنع واستخدام الأسلحة النووية. ونعتقد أن تطوير الأنشطة النووية يجب أن يتقيد تقيدا صارما بالمعايير المعترف بها دوليا تماشيا مع اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتزام إيران بالشروع في برنامج نووي متوافق مع توقعات المجتمع الدولي.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جزء من هذا النهج. من هنا يجب علينا أن نشجع المزيد من المفاوضات لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الحساسة. وبصورة مماثلة، فإن عقد المؤتمر الثاني المعني بالأثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي سيعقد في مدينة المكسيك في عام ٢٠١٤ يستحق دعمنا الكامل.

وتؤيد بلادي الجهود المبذولة على جميع المستويات لتحقيق إبرام معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية النووية.

أغتنم هذه الفرصة لأكرر شواغل وفد بلادي بشأن المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح الذي نعتبره المنتدى المثالي المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. يجب أن تُستأنف أعمال تلك الهيئة من أجل تهيئة بيئة مواتية أكثر للمفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة.

يتشاطر وفدي القلق إزاء السبات العميق الذي شهدناه في تفكيك الأسلحة الكيميائية من جانب الدول الملتزمة بالقيام بذلك. إن استخدام تلك الأسلحة مؤخرا في الجمهورية العربية السورية يجسد النطاق الكامل للعواقب الإنسانية المروعة لهذه الأسلحة، ويتطلب من الدول الحائزة لهذه الأسلحة الكيميائية الاستثمار في تدميرها. وعلاوة على ذلك، نحض تلك الدول لم تقم بذلك بعد على الاقتداء بالجمهورية العربية السورية التي انضمت مؤخرا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على فوزها مؤخرا بجائزة نوبل للسلام. ونفهم بأن اختيارها لهذه الجائزة مكافأة عادلة لما أظهرته تلك المنظمة من مثابرة في إنجاز مهامها، وتشجيعا لها على الاستمرار في التفكيك الكامل لتلك الأسلحة الفتاكة.

ثمة موضوع آخر يبعث على القلق العميق ويتطلب اهتماما مماثلا، ألا هو الأسلحة التقليدية الأشد فتكاً التي تستخدم في أحيان كثيرة في الصراعات المسلحة في أغلبية البلدان النامية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. يشدد وفدي على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لتجنيب العالم العواقب المأساوية لاستخدام هذه الأسلحة من خلال التطبيق الصارم لآليات وصكوك نزع السلاح التقليدي. وفي هذا الصدد، يؤكد الأهمية التي نوليها لبرنامج عمل

الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ويتمثل التعبير السياسي عن التزامنا بالإسهام في هذا الجهد الجماعي في تصديق الكونغو على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تُستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها، والمعروفة باسم اتفاقية كينشاسا.

يمثل القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد على هذا الكوكب تحديا آخر لا يزال يواجه المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نشجع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونعتقد أنه بالتعاون بين بلداننا، سنتمكن من بلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام. ونشجع أيضا جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الذخائر العنقودية ونؤيد العديد من الإجراءات المتخذة لتعزيز الاتفاقية وتوسيع نطاقها لتشمل تلك الفئة من الأسلحة.

في نيسان/أبريل، تمكنا من وضع قواعد مشتركة لتنظيم الاتجار غير الخاضع للمراقبة بالأسلحة التقليدية على الرغم من اختلافنا في الآراء بشأن جوانب معينة في معاهدة تجارة الأسلحة. واعتماد المعاهدة يدعو إلى الأمل في إمكانية إيجاد خيار لا رجعة فيه من أجل الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تشكله نهاية الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. وقد حان الوقت لترجمة أقوالنا إلى أفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى التعجيل ببدء نفاذ ذلك الصك القيم للغاية.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لتوقيعنا على ذلك الصك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وذلك في ترديد لدعوات أبناء شعوبنا الذين يسقطون في كثير من الأحيان ضحايا لنقل الأسلحة على نحو غير مسؤول. والأمل الذي بثته المعاهدة لا يمكن إنكاره ويمكن قياسه بالعدد الكبير من التواقيع عليها خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة.

أخيرا، أود الإشارة إلى أن نزع السلاح، الذي تكرس له لجنتنا الأولى جدول أعمالها السنوي، يمثل ركيزة أساسية لبناء العالم الأكثر أمنا الذي نود جميعا أن يتبلور والذي نصبو إلى أن نراه محكوما وفقا لمبادئ السلام والتعاون والازدهار للجميع. فلنسع جاهدين لتحقيق تلك الغاية.

السيد أفيروفيكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي.

تعرب جمهورية مقدونيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

بعد سنوات طوال من المفاوضات الشاملة للجميع، اعتمدت الجمعية العامة في هذا العام معاهدة تجارة الأسلحة، وهي معلم بارز في عمل الأمم المتحدة. وستحول المعاهدة، التي تتوخى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، دون استخدام تلك الأسلحة في تهديد الأمن وزعزعة استقرار المناطق وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه تقليل المعاناة البشرية وتعزيز الأمن البشري.

وكانت جمهورية مقدونيا من أشد المؤيدين لاعتماد صك دولي ملزم قانونا، يضع أعلى المعايير المشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وبلدي من الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، والتي ستُحال قريبا إلى البرلمان المقدوني للتصديق عليها.

ترحب جمهورية مقدونيا بأن الأمين العام أمر بإجراء تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سوريا. وتقرير بعثة

الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/67/997) وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية يشكلان إنجازا هاما بوصفهما استجابة دولية موحدة للأزمة السورية، وهما يبعثان برسالة مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وتعددية الأطراف لا تزال أفضل نهج للأمن، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي أفضل سبيل لضمان السلام الدولي وكفالة الأمن البشري. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي وأداة أساسية لنزع السلاح النووي. ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تمتثل تماما لأحكامها؛ وإلا فإنها ستقوض بشكل خطير جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. وتحقيق عالمية المعاهدة أمر في غاية الأهمية. وما زلنا نتوقع أن تنضم الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة إليها بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تتقيد، ريثما يتم انضمامها، بأحكامها وتتعهد بالالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح.

تتمثل وثيقة أخرى حاسمة في هذا المجال في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن تسعى الدول إلى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر وتحقيق عالميتها. ولا يقل أهمية عن ذلك بدء مفاوضات فورا في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية التزامنا المتجدد بدعم وتنفيذ وتعزيز المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن المبادرات التي وُضعت لإكمالها. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز الأمن النووي والحيلولة دون وقوع حوادث نووية ومنع الحصول غير المأذون به على الأسلحة النووية أو المواد المشعة. وفي هذه العملية الصعبة، نحن نؤيد تماما المبادرات الرامية إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدرتها على التصدي للتحدي المتمثل في الأمن النووي.

أود أن أختتم بياني بالقول إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أمر قابل للتطبيق. وهو يتطلب بذل جهود من قبل العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وفي المقام الأول الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكن مما لا يقل أهمية عن ذلك جهودنا الجماعية والصوت القوي للمجتمع المدني.

السيد كمينت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أنا أيضا أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم النمسا الكامل.

تؤيد النمسا تماما البيان العام الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3). وأود أن أضيف الملاحظات التالية من منظور وطني:

في دورة الجمعية العامة لهذا العام، يمكننا أن ننظر إلى الوراء إلى سنة حافلة بالتطورات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وبعض التطورات مشجعة؛ أما البعض الآخر فإنه يثير بالغ القلق. ومن بين التطورات السلبية استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بناء قدراتها في مجال الأسلحة النووية والقذائف، وهي عملية بلغت ذروتها بإجراء تجربة نووية ثالثة في شباط/فبراير. والنمسا تدين بشدة هذه التجربة والإجراءات الاستفزازية الأخرى وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير مسارها. كما لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء المسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن تتخذ الحكومة الجديدة في طهران إجراءات لمتابعة المؤشرات الإيجابية الأخيرة على نحو يعالج جميع شواغل المجتمع الدولي في ما يتعلق بطابع برنامجها النووي.

غير أن التطور الأكثر إثارة للقلق في هذا العام كان استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. والنمسا تدين إدانة قاطعة هذا الانتهاك غير المقبول للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وبينما لن يبطل شيء هذا القتل العشوائي للمدنيين بأسلحة الدمار الشامل، يجب علينا أن نركز عزمنا على عدم السماح بتكرار هذه الأعمال في المستقبل. ونأمل أن تمضي العملية المتفق عليها لتدمير الأسلحة الكيميائية بخطى سريعة وأن ينتج عن هذه المأساة تعزيز القاعدة الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار منح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جائزة نوبل للسلام لهذا العام. فهو يؤكد على الأهمية الحاسمة للحظر الشامل والتدمير الكامل لأسلحة الدمار الشامل من خلال ترتيب متعدد الأطراف.

وترى النمسا أن استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا والاحتجاج الدولي الشديد عليه ينبغي أن يشكلا سببا كافيا للتدبر على نطاق أوسع في مكانة أسلحة الدمار الشامل في القرن الحادي والعشرين.

بينما أكد المجتمع الدولي بأسره بحق، عدم وجود سيناريو، يكون فيه استخدام الأسلحة الكيميائية مبررا، فإننا بحاجة أيضا إلى الإيمان بذلك حتى النهاية.

وعلى الرغم من الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية فإنها تتضاءل أمام عواقب استخدام الأسلحة النووية. ولا تزال بعض الدول تعتبر أسلحة الدمار الشامل تلك، مشروعة وضامنة لأمنها في نهاية المطاف. وفي رأينا، فإن التناقض بديهي والاستنتاج واضح، فجميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، هي من مخلفات الماضي التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الفهم المعاصر للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يكون لها مكان في القرن الحادي والعشرين، ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا، من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية أو أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولذلك، يسعدنا تحول الخطاب المتعلق بالأسلحة النووية. وزيادة التركيز على آثارها الإنسانية أمر طال انتظاره. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر استخدامها عمدا أو جراء سوء تقدير، أو جراء حادث أو عمل جنوني، يظل خطرا حقيقيا. وسيؤدي أي استخدام للأسلحة النووية إلى حالات طوارئ إنسانية لا يمكن تصورها، وستكون له عواقب عالمية كارثية على البيئة، والمناخ، والصحة، والنظام الاجتماعي، والتنمية البشرية والاقتصاد. وكان من دواعي سرور النمسا المشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقد في هذا الشأن في النرويج في وقت سابق من هذا العام، ونتطلع إلى مؤتمر المتابعة الذي سيعقد العام المقبل في المكسيك، وإلى مواصلة هذا الخطاب الهام وتعميقه.

لا تزال النمسا ملتزمة تماما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي خدمتنا بشكل جيد على مدى العقود الأربعة الماضية. ولكن علينا أن نقر بأن مصداقيتها تتعرض لتحديات كبيرة. حيث أنها تتعرض للتحدي، بوصفها وسيلة فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية؛ وكإطار ذي مصداقية لتحقيق نزع السلاح النووي؛ ومن دون طابع عالمي، سيتم الطعن فيها بوصفها أداة لتحقيق الأمن وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. ولن يتم تحقيق الأهداف الشاملة التي ترتكز عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا إذا جرت مواجهة جميع تلك التحديات على وجه السرعة.

لقد دعمت النمسا دائما وضع قواعد أكثر صرامة لعدم الانتشار. ومع ذلك، فإن التركيز على الانتشار غير كاف. وما دامت بعض الدول تعتبر الأسلحة النووية ضمانة أمنية مشروعة، فإن الجهود المبذولة لمواجهة الانتشار النووي ستعاني دائما من تناقض أساسي وعجز في المصداقية. وتمثل كل من حيازة الأسلحة النووية والاعتماد على الردع النووي في رأينا، دوافع للانتشار. والاستنتاج واضح، إذ أنه لا يمكن للجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، أن تكون ناجحة إلا إذا جرى الاضطلاع بها بشكل جماعي.

تؤكد خطة العمل التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ذلك الطابع الملح، وستضعنا إذا نفذت بمصداقية، على المسار الصحيح لتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. لأنه تفصلنا أقل من سنتين على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، يساورنا بالغ القلق إزاء التقدم المحدود المسجل فيما يخص تنفيذ خطة العمل. وتتعلق مخاوفنا، من بين أمور أخرى، بالتقدم في اتجاه بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالخلل المستمر في مؤتمر نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص، خطط تنفيذ العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية استثمارات هائلة في الأجل الطويل في مجال تحديث الأسلحة النووية. وفي رأينا، لا تتفق هذه الخطط مع اتخاذ خطوات ذات مصداقية بعيدا عن الاعتماد على الأسلحة النووية، والتي نعتبرها عناصر أساسية لاتفاقات نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بتعهد الرئيس أوباما مؤخرا في برلين بتجاوز المواقف المتخذة إبان الحرب الباردة بشأن الأسلحة النووية، ونأمل أن يتم اتخاذ هذه الخطوات على وجه السرعة، قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل.

في عام ٢٠١٠، قرر المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، بأنه يجب على جميع الدول الأطراف الالتزام باتباع سياسات تتوافق تماما مع المعاهدة، والهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وكان هذا الإجراء هو الإجراء ١ من الاستنتاجات والتوصيات لإجراءات المتابعة. وتؤكد تلك النتيجة الرئيسية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بأن تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم انتشار السلحة النووية، بما في ذلك المادة السادسة، يمثل المسؤولية الجماعية لجمل الدول الأعضاء الأطراف في المعاهدة.

تم إطلاق العديد من المبادرات نتيجة لالتزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتيسير تنفيذ أكثر تركيزا لمسؤولياتنا الجماعية. وتمثلت تلك المبادرات في قرار العام الماضي ٥٦/٦٧، الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد اختتم الفريق العامل أعماله مؤخرا في جنيف، مع اعتماد تقرير موضوعي بتوافق الآراء، يعكس المناقشات التي جرت وجميع المقترحات التي قدمت. في رأينا، يتمثل أحد أهم جوانب عمل الفريق في تجاوز مناقشة النُهج. وقد تناول العناصر الموضوعية التي ستكون مطلوبة لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وكانت المناقشات موضوعية ومثيرة للاهتمام، وملتزمة وبناءة وغير تصادمية، وركزت على تقييم مختلف الخيارات.

لكن، وعدا الجانب الموضوعي، أتاح الفريق أيضا فرصة لإجراء تلك المناقشات بطريقة القرن الحادي والعشرين، التي تتسم بالانفتاح على جميع الدول المهتمة وعلى نحو أكثر تفاعلا، مع إسهامات ممتازة من جانب الخبراء ومنظمات المجتمع المدني. وغاب هذا النوع من المناقشات عن المحافل المتعددة الأطراف خلال الأعوام الأخيرة، والمطلوب بشكل واضح أن يؤدي إلى إحراز تقدم فيما يخص المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وسيتم عرض مشروع قرار خلال هذه الدورة لمتابعة هذه المسألة.

وأعربت النمسا عن رضاها التام عن الاختتام الناجح لمعاهدة تجارة الأسلحة. الذي شكل دون شك أحد التطورات الإيجابية الرئيسية التي شهدها العام الماضي، وعلامة مهمة على استمرار الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة. ولا يمكن تثمين دور المجتمع المدني فيما يخص تحقيق هذا النجاح عاليا بما فيه الكفاية، وسهلت عملية التفاوض الأكثر شمولا وانفتاحا في الجمعية العامة تحقيق تقدم بدلا من عرقلته. ومن المهم الآن تحقيق دخولها حيز النفاذ في أقرب

وقت ممكن. وقد وقعت النمسا بالفعل معاهدة تجارة الأسلحة، ونخطط لعرض المعاهدة على البرلمان النمساوي ليقوم بالتصديق عليها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

لقد شكلت منذ فترة طويلة، حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتعزيز القانون الإنساني الدولي أولويتين بالنسبة للنمسا. واضطلع الصكان المتعلقان بنزع السلاح في المجال الإنساني، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، بدور حاسم فيما يخص تعزيز الإطار المعياري لحماية المدنيين من خلال منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، وبذل جهود جماعية لاتخاذ تدابير تعالج ذلك. إننا ندعو جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد، إلى الانضمام إلى تلك المعاهدات الهامة.

يقع منع الاستهداف المتعمد للمدنيين خلال الحرب والمساءلة عن ذلك، فضلا عن الإصابات الجانبية غير المتناسبة جراء العمل العسكري، في محور اهتماماتنا. تشهد تكنولوجيا الأسلحة تغيرات سريعة اليوم. حيث يتزايد استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار، في حالات الصراع. وفي المستقبل غير البعيد جدا، يمكن أن تصبح منظومات الأسلحة ذات التحكم الذاتي متاحة. ونتيجة لذلك، تتطلب الآثار المترتبة عن تلك التطورات فيما يخص القانون الإنساني الدولي، مشاركة عاجلة من قبل محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، وإجراء المزيد من المناقشات بهدف التأكد من عدم استخدام هذه الأسلحة، بطريقة تخالف مبادئ القانون الإنساني الدولي المتعارف عليها عالميا، مثل التناسب في استخدام القوة، أو واجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ جراء الآثار الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ونحيط علما بالرأي الذي أعرب عنه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يفيد بضرورة تفادي استخدام الأسلحة المتفجرة التي لديها آثار واسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان. ونرحب بالدعوة التي وجهها الأمين العام إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء، من أجل الاعتراف بهذه المسألة الهامة واتخاذ إجراءات بشأنها.

وأود أن أختتم بتكرار التزام النمسا القوي بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لإدارة أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن استعداد وفد بلدي للعمل مع الرئيس، والتعهد بتقديم دعمنا القوي لتحقيق الأهداف الطموحة التي تنتظرنا خلال هذه الدورة.

لقد أثبتت السنوات الأخيرة بشكل واضح تعقيد الصراعات المعاصرة، والتحديات التي ينطوي عليها إرساء استجابات دولية متناسقة وفعالة.

ومن هذا المنظور، تولي أرمينيا أهمية كبيرة لنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص، للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف إستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتهيئة أجواء من الثقة. ونرى أن هذه الجهود والمبادرات تدابير أساسية لاحتواء التهديدات الدولية والإقليمية، فضلا التصدي لحالات عدم الاستقرار.

وتضطلع تدابير تحديد الأسلحة والحد من التسلح في نهاية المطاف بدور أساسي في منع نشوب الصراعات وإدارتها، فضلا عن أنها تؤدي إلى بناء الثقة وترسيخ الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعليه، فإنه ينبغي للمنجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار وآليات التحقق والمؤسسات الدولية القائمة بصورة كاملة وغير مشروطة، علاوة على زيادة تعزيزها.

وتدرك أرمينيا الأهمية البالغة للتعاون بين الدول في مجال الأمن وعدم الانتشار، وتؤكد عزمها على العمل بنشاط لمكافحة

انتشار أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبها. وقبل ثلاثة أسابيع فقط، عقد اجتماع مائدة مستديرة على الصعيد الوطني في يريفان، لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في حين تولت حكومة أرمينيا ومركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظيم عملية تنفيذ خطة أرمينيا الوطنية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وقد ركز اجتماع المائدة المستديرة على تقييم تنفيذ القرار، وعلى الدور الذي يؤديه في إطار عملية تحقيق الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام.

وتشكّل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ركيزة أساسية من ركائز الهيكل الأمني الأوروبي. فقد أدت المعاهدة دورا رئيسيا في تخفيض كمية المعدات العسكرية إلى حد كبير، وساعدت في نهاية المطاف على إنشاء ثقافة غير مسبوقة في مجال تحديد الأسلحة عن طريق تبادل المعلومات وآليات التحقق. وللأسف، فقد واجهت تنفيذ الاتفاقية مشاكل خطيرة في الآونة الأخيرة. ومن الواضح أن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا بحاجة إلى إعادة تقييم شاملة، يعقبها وضع نظام فعّال لتحديد الأسلحة التقليدية. ولا ريب أنه سيرث بعض عناصر النظام القائم التي أثبتت قدرتها على البقاء.

لقد مضى ما يزيد على عقد من الزمان منذ أن اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولكونه الصك العالمي الوحيد في ذلك المجال، فإنه يعكس تفاهما متبادلا بشأن المسؤولية والالتزام المشتركين بوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما زالت تشكّل عائقا كبيرا أمام تحقيق السلام والأمن والنمو والتنمية وتوفير السلامة في العالم. ونرى أن ذلك الصك الدولي يمثّل نقطة انطلاق رئيسية للتصدي على النطاق العالمي للتحديات الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها على نحو مفرط على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولما كانت أرمينيا لا تكف عن الدعوة إلى تعزيز القانون الإنساني الدولي، وتؤيد تماما الأهداف الإنسانية، فإنها ترى أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، تشكلان صكين دوليين هامين لتحقيق الهدف الرامي إلى إزالة فئة كاملة من الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر. وما زلنا على اقتناعنا بأن التكلفة البشرية والاجتماعية المترتبة عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة الأخرى، تفوق كثيرا أهميتها العسكرية.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن أرمينيا ليست دولة طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، فإنها تواصل تنفيذ المادتين ١١ و ١٣ من البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية على أساس طوعي، فضلا عن تقديم معلومات سنوية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شكل استبيان متعلق بالألغام المضادة للأفراد يقدّم إلى مركز منع نشوب الصراعات التابع للمنظمة. وبالنظر إلى المشاكل الأمنية الخاصة في منطقتنا، فإن أرمينيا على استعداد للنظر في الانضمام إلى الاتفاقيتين المذكورتين آنفا في حال تطبيق مبدأ الانضمام المتزامن من جانب جميع الدول في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على أهمية مواصلة الجهود من أجل زيادة تحسين وتوسيع نطاق النظام الدولي للمعاهدات في ميدان الأسلحة التقليدية. وما تزال أرمينيا ملتزمة تماما بواجباتها الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونرى ضرورة توليد المزيد من الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا ريب أن ذلك سيسهم في تعزيز الثقة وبنائها، فضلا عن تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى على انتخابه، وأؤكد له تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين له من أجل نجاح عملنا الذي يكتسي أهمية بالغة دون شك لتحقيق السلام والأمن–بوصفهما شرطين أساسيين لتحقيق التنمية. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد بنن البيان الذي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.١/٦٨/PV.٣).

إن الخطر الذي يهدد العالم جراء التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحيازة الأسلحة النووية وتطويرها ونشرها، بات واضحا للغاية، وهو يشكل تحديا حقيقيا لنا جميعا. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإنه تجدر الإشارة إلى إمكانية وقوع الخطأ البشري المؤدي إلى سوء التعامل مع تلك الأسلحة، أو جراء الحوادث والكوارث الطبيعية الأخرى، في أي وقت، وأن يسفر ذلك عن عواقب وخيمة من شأنها إلحاق أضرار بالغة بالحائزين لتلك الأسلحة المروّعة، إلى جانب السكان الأبرياء الذين لا يدركون في بعض الأحيان الخطر الشديد الذي يشكّله وجود تلك الأسلحة على البشرية جمعاء.

ومن الضروري أن نمارس مزيدا من الضغط على القوى النووية بغرض تكثيف جهودها من أجل الحد من مخزوناتها من تلك الأسلحة وتخفيضها. وأرحب في هذا الصدد، بالاتفاقات التي تم التوصل إليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن خفض ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونطلب إليهما المضي قدما على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي، ما دام وضع الضوابط وحدها ليس كافيا للتعامل مع هذا التهديد الذي يشكّله وجود هذه الأسلحة بحد ذاته. وعليه، فإن عقد مؤتمر قمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في هذا الصدد، يمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن شأنه أن يشجع على المضي قدما نحو خيار الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وهو أمر يتسق مع هدف الوصول إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية.

مع ذلك، وبالرغم من جدوى الالتزامات الثنائية بشأن الحد من مخزونات الأسلحة النووية وتحديدها، فإنه لا سبيل إلى بلوغ عالم آمن بحق، إلا عبر اتخاذ إجراءات جريئة متعددة الأطراف بغرض تحديد مبادئ يتعين علينا جميعا متابعة تنفيذها. ويجب أن تكون الجهود المتعددة الأطراف شاملة للجميع، فضلا عن تحديد جميع المخاطر الناجمة عن الاستعمال الضار لتلك الأسلحة. ومن الضروري أن تقيّم الهيئات المنشأة من أجل تيسير التعاون المتعدد الأطراف تلك التحديات على الوجه الصحيح، علاوة على تحديد مسؤوليتها في هذا الصدد.

وفي السياق نفسه، تعرب بنن عن شعورها بالقلق إزاء المشاكل التي تواجهها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي ما تزال غير قادرة على تحقيق الطفرة المتوقعة في العديد من المسائل الموضوعية، بالرغم من التقدم المحدود المحرز في نهاية دورتها الموضوعية الأخيرة. وما تزال الحالة كما هي في العديد من جوانب مؤتمر نزع السلاح الذي أصيب عمله بالجمود وبات في موقف حرج على الرغم من الطابع المُلح للمسائل المعروضة عليه. وقد أصيب المؤتمر بالجمود جراء قاعدة توافق الآراء التي فرضها المؤتمر على نفسه. ويحدو بنن وطيد الأمل في أن تسود الإرادة السياسية كي يستعيد هذان العنصران الأساسيان من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أهميتهما السابقة، وأن يتمكنا من الوفاء بالولايات المسندة إليهما.

تؤكد بنن من جديد أهمية وفائدة معاهدة حظر التجارب النووية الشامل للجنس البشري. بالإضافة إلى الكشف عن التفجيرات النووية المكرسة لها المعاهدة أساسا، يمكن للنظام المنشأ توفير البيانات المتعلقة بالاهتزازات والبيانات الصوتية المائية التي تساعد في تحسين نظم الإنذار المبكر بشأن أمواج

تسونامي والكوارث الطبيعية المماثلة الأخرى في مناطق مختلفة في العالم. ونرحب بالإعلان الذي اعتمد في ٢٧ أيلول/سبتمبر لدى اختتام المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة، ونؤيد تنفيذها بالكامل. نحض الدول المدرجة في المرفق ٢ على المضي قدما ودون مزيد من التأخير نحو التوقيع والتصديق على المعاهدة لتمكين البشرية من الاستفادة من هذا الصك الهام.

ترحب بنن بالمبادرات الرامية إلى دعم تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ الذي توصل إلى قرارات هامة لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بين تلك المبادرات، إبراز الجهود التي تبذلها في وقت مناسب جدا المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مكافحة الأسلحة النووي.

إن عدم عقد المؤتمر الدولي المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المنصوص على عقده في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، يمثل مشكلة مصداقية حقيقية للمجتمع الدولي. لذلك تكرر بنن نداء عاجلاً من أجل تنفيذ القرار الذي سيكون بلا شك خطوة كبيرة نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

مهما يكن من أمرن فإن أفريقيا ملتزمة التزاما ثابتا بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، كما يتبين من التوقيع وبدء نفاذ معاهدة بليندابا، وهي مفخرة للقارة التي تلتزم التزاما عميقا بتعزيز الطاقة النووية لجميع الأغراض السلمية في ظل الرقابة الصارمة والكامل وغير المشروطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤيد بنن المبادرات التي تهدف إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وترحب بالاتفاق على تدمير الترسانة الكيميائية السورية، وترحب بانضمام هذا البلد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي أصبح بموجبه الضامن لنزع الأسلحة الكيميائية.

تكرر بنن دعمها لخارطة الطريق المفضية إلى عالم أكثر أماناً والتي ورد ذكرها في الإعلان الصادر عن حركة عدم الانحياز والذي أيدته بقوة مجموعة البلدان الأفريقية. تتضمن خارطة الطريق البدء المبكر بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية بهدف حظر اقتناء واستحداث وإنتاج وحيازة ونقل وتكديس واستعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها وتدميرها؛ وتخصيص يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي لتجديد التزامنا بالقضاء التام على الأسلحة النووية؛ وعقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن نزع السلاح النووي لتقييم التقدم المحرز، وأفضل الطرق للمتابعة في المستقبل.

أود أن اختتم كلمتي بالترحيب مرة أخرى بقيام عدد من البلدان، بمن فيها بنن، باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة والتوقيع عليها، وكان عدد الدول الموقعة يبعث على الإعجاب فعلا. وشعوب القارة الأفريقية سعيدة جداً بهذا الاعتماد لأنها لا تزال تعاني من عواقب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالنظر إلى عدد الأشخاص الذين يقعون ضحايا لتلك الأسلحة كل يوم، فقد أصبحت أسلحة دمار شامل حقا. تقوم بنن بالخطوات اللازمة للتصديق على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

السيد ليما (كابو فيردي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتهنئة القلبية إلى رئيس اللجنة الأولى، وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم في سدنة هذه اللجنة الهامة. وأود أن أشكر أيضا الرئيس السابق، السيد ديسرا بيركايا، على العمل الممتاز الذي قام به وعلى وقيادته خلال الدورة المنصرمة للجنة الأولى. وأود أن أؤكد للرئيس دعم وفدي له طيلة الدورة الحالية. ونثق بأن اللجنة الأولى ستنهي مداولاتها بنجاح تحت قيادته.

تؤيد كابو فيردي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية. ومع ذلك، أود أن أضيف الملاحظات التالية أيضا بصفتي الوطنية.

نعتقد أن نجاح تعددية الأطراف والتعاون الدولي أمر حاسم في تحقيق الأهداف المحددة لنزع السلاح والأمن الدولي في بنود جدول الأعمال. لا تزال كابو فيردي ملتزمة بالسلم والأمن الدوليين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة، ونؤيد جميع الصكوك والآليات القانونية المتصلة بالأهداف المذكورة أعلاه.

نهنئ الجمعية العامة على مبادرتها بعقد أول اجتماع رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر في مقر الأمم المتحدة، مما يرسل إشارة إيجابية على تعزيز الحوار في المجتمع الدولي وإطاره في هذا المجال.

وثمة علامة بارزة أخرى، ألا وهي اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل، وقد صوتت كابو فيردي مؤيدة اعتمادها. إذا وقعت الدول الأعضاء على تلك المعاهدة الهامة، على نطاق واسع، وتم تنفيذها بالكامل، فسوف تؤدي إلى تنظيم فعال لتجارة الأسلحة وستكون لها آثار كبيرة على الصراعات المسلحة، وبخاصة في قارة أفريقيا التي انتمي إليها. وتؤدي المنظمات الإقليمية دورا حيويا في هذا الصدد. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة ستوفر أساسا للثني عن الإرهاب والعنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية، فضلا عن أنشطة الإتجار بالمخدرات والجريمة الدولية المنظمة ذات الصلة.

وفقا لتقرير برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة، تشير الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة إلى وجود عوامل مرتبطة بها، كالصلات التي تربطها بالمخدرات، كونها تساعد على التداول غير المشروع للأسلحة عبر الحدود. أنها تشير إلى زيادة البراعة والإتقان لدى المصنعين المحليين التي ما زالت تتكشف في مسرح الجريمة، وتشكل خطرا كبيرا على منطقة غرب أفريقيا.

إن كابو فيردي، وهي دولة نامية جزرية صغيرة، تقف على مفترق طرق شبكات الإتجار بالمخدرات عبر الأطلسي بسبب موقعها الاستراتيجي. نشارك باستمرار في مكافحة هذا الوباء العالمي على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتسخر دولتنا الكثير من مواردها الضئيلة لهذا الواجب المشترك، وهي موارد يمكن أن نستخدمها في الصحة أو الزراعة أو غيرها من المسائل ذات الأولوية في بلدي. وعلاوة على ذلك، نقوم باتخاذ تدابير بغية تعزيز التشريعات والآليات الوطنية لمراقبة وتنظيم الأسلحة التقليدية على نحو أفضل. ولذلك نرحب بالالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة الإتجار بالأسلحة.

ووفقا للإحصاءات، لا يزال يوجد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ رأس نووي في العالم، وإذا ما استخدمت تلك الرؤوس يمكنها أن تدمر حضارات ومعظم أشكال الحياة على الأرض. إن استخدام تلك الأسلحة سيجر عواقب هائلة على البشرية، والبيئة العالمية، وسوف يسهم في الآثار السلبية لتغير المناخ.

وندين بشدة جميع التجارب النووية. وبما أن كابو فيردي دولة جزرية فإنها ترفض جميع التجارب النووية في المحيطات أو في أعالي البحار، وهي تجارب تؤثر على التنوع الإحيائي البحري والنظم البيئية البحرية. بالتأكيد أن استخدام الأسلحة النووية سوف يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يرحب بلدي بإعلان المكسيك عن استضافة المؤتمر المقبل المعني بالأثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي ستستضيفه في شباط/فبراير ٢٠١٤، ويتوق بلدي إلى المساهمة في مداولاته. وبما أن كابو فيردي دولة غير حائزة للأسلحة النووية فإنها تدافع بحزم عن رفضها لاستخدام الأسلحة النووية بجميع أشكالها. وبالإضافة إلى ذلك تؤيد كابو فيردي عالمية جميع المعاهدات المرتبطة بآلية نزع السلاح.

نعتبر قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) المتخذ في أيلول/سبتمبر بتوافق الآراء، حجر الزاوية في حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، إن استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن كابو فيردي بوصفها عضوا في المنطقة الإفريقية الخالية من الأسلحة النووية يؤيد ليس فقط إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بل إن العالم يؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ونأسف لتأجيل المؤتمر المعني بتلك المسألة.

إن كابو فيردي بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقر بأهمية عمليات الاستعراض وتحض الدول غير الأطراف الأخرى على تأييد تلك المعاهدة لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية من أجل مصلحة الأمن الدولي. ونشارك بحزم في المنتديات الدولية الرامية إلى تحقيق تخفيض في أسلحة الدمار الشامل.

في عام ٢٠٠٨، أيدت كابو فيردي اتفاقية الذخائر العنقودية وشاركت في الحوار الدولي لاتخاذ مزيد من القرارات والتدابير لإتمام التزاماتها.

أود أن أختتم كلمتي بالاقتباس من خطاب للرئيس الأمريكي دوايت د. أيزنهاور في عام ١٩٥٣:

> ”إن كل بندقية تُصنّع، وكل سفينة حربية تُدشن، وكل قذيفة تُطلق، يعني في نهاية الأمر، سرقة من الذين يتضورون جوعا ولا يجدون ما يأكلونه، ومن الذين يرتجفون من البرد ومن الذين لا يجدون الكساء. فهذا العالم المدجج بالسلاح لا ينفق الأموال على الأسلحة فحسب، بل إنه يهدر عرق عماله، وعبقرية علمائه وآمال أطفاله. هذا ليس أسلوب حياة على الإطلاق بأي حس حقيقي. وتحت سُحب الحرب نرى الإنسانية معلقة بصليب من حديد“

نحن في كابو فيردي مقتنعون بأنه لا يمكننا أن نضع خطة بناءة للتنمية بعد عام ٢٠١٥ من دون تشييد طرق حفظ السلام. فلنمتن الركائز لإحلال السلام والأمن للجميع.

السيد ميدينا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن تلك المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة، أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس على انتخابه لقيادة اللجنة الأولى، أقدم التهاني للأعضاء المنتخبين حديثا في مكتب اللجنة. وبوسع أعضاء المكتب أن يعولوا في عملهم على مؤازرة والتزام بيرو.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3) والبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/68/PV.4).

أود أولا أن أتطرق إلى تلك الأسلحة التي تعتبر من الناحية العملية من أخطر الأسلحة وتلحق أكبر الضرر بالبشرية. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تحديا كبيرا للحكومات ليس في البلدان النامية فحسب، بل أيضا في البلدان المتقدمة النمو. وفي حالة البلدان النامية، نرى فظاعة الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الاستخدام غير المشروع لتلك الأسلحة. فقد ساهمت في زيادة العنف المسلح وتستخدم بشكل يومي ليس فقط في الجرائم العادية، بل أيضا في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما في ما يتصل بالإتجار غير المشروع بالمخدرات.

تلك الحالة في بلدي، وهي حالة ترتبط بمخلفات الإرهاب الذي عصف ببلدي لعقدين من الزمان تقريبا. إن بيرو إذ عقدت العزم على التصدي للحالة، عززت من قدرتها الوطنية على الاستجابة من خلال إنشائها مؤخرا لسلطة وطنية لمراقبة الخدمات الأمنية والأسلحة والذخائر والمتفجرات في

الاستخدامات المدنية، أما على الصعيد الخارجي فبلدي عضو في النظام الدوليين لعدم الانتشار ونظام الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي. أما على الصعيد دون الإقليمي في منطقة الأنديز، فنحن بصدد تنفيذ خطة الأنديز لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. أما على الصعيد القاري، فنحن طرف في الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بالشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية وفي الاتفاقية الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والإتجار بها بطريقة غير مشروعة .

وفقا للهدف المتمثل في تحقيق رقابة فعالة على الأسلحة والذخائر، وقعت بيرو في ٢٤ أيلول/سبتمبر على معاهدة تجارة الأسلحة واعتمدت نصا في أعقاب عملية المفاوضات شارك فيه وفدي بهمة ونشاط. يعلق بلدي أهمية خاصة على ذلك الصك الذي يسعى إلى تنظيم التجارة الدولية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، ونعتبره صكا مفيدا للشعوب التي تسعى إلى تحقيق التنمية في بيئة يسودها السلام والأمن.

نعتقد أنه ينبغي لجهود المجتمع الدولي ألا تتوقف عند اعتماد المعاهدة. وندعو إلى دخولها حيز النفاذ فورا. وفي ذلك الصدد، نهيب بجميع الدول والبلدان المصدرة للأسلحة بوجه خاص، التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها لضمان دخولها حيز النفاذ فورا وضمان عالميتها.

إن اعتماد الوثيقة الختامية في المؤتمر الثاني لاستعراض التقدم المحرز لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إنما يبعث بإشارة إيجابية في مجال نزع السلاح، على الرغم من أن ذلك لا يتضمن إشارات إلى الذخائر والقطع والمكونات أو إلى تحويل الأسلحة أو التجارة عبر الحدود. ونكرر التزامنا الثابت بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل وسوف نعمل مع جميع الدول الأعضاء في الدورة المقبلة في ما يتعلق بمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٨. كذلك إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة مسألتان على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لبلدي. وإلى جانب تأكيد التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يغتنم وفدي هذه الفرصة لتكرار النداء إلى جميع الدول التي ليست أطرافا بعد في معاهدة عدم الانتشار للانضمام إليها فورا ومن دون قيود. وبينما نؤيد جميع المبادرات الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية نكرر نداءنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء أعلنت ذلك أم لا، بالمضي نحو القضاء الفعال والقابل للتحقق لأسلحتها النووية.

أما في ما يتعلق بالعمل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥ فما فتئت بيرو ملتزمة بالدورة الثالثة للجنة التحضيرية التي ستعقد في عام ٢٠١٤ والتي سنتشرف برئاستها، ونأمل في تحقيق تقدم موضوعي في التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وبصورة مماثلة، تدعو بيرو إلى إضفاء طابع العالمية على الأنظمة التي تهدف إلى منع استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وفي ذلك الصدد، نرحب بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تقترب جدا من العالمية. كذلك نقر بالعمل الرائع الذي أنجزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي حصلت مؤخرا على جائزة نوبل للسلام.

ولا بد لي أيضا من أن أتطرق باختصار إلى آلية نزع السلاح. يشعر وفدي بالتفاؤل ويسره أن يرى إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج نزع السلاح الشامل والذي كُلفَ بوضع خطة موضوعية لمؤتمر نزع السلاح.

ونتطلع إلى تنشيط المؤتمر لتمكينه من استئناف دوره باعتباره الهيئة التفاوضية بامتياز بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي.

إن بيرو على قناعة بأن الدول، من خلال تدابير بناء الثقة، سيكون بمقدورها المضي قدما صوب إدماج وتعزيز الآليات والإجراءات التعاونية التي ستمكننا من مواجهة الفقر المدقع وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي على وجه الاستعجال– مما يثبت أهمية مواصلة العمل على جميع المستويات من أجل تعزيز بيئة مواتية لتحديد الأسلحة، وتخفيض الأسلحة التقليدية، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما سيمكن الدول من تخصيص قدر أكبر من مواردها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها، مع مراعاة الواجب المتمثل في الوفاء بالتزاماتها الدولية وتلبية احتياجاتها المشروعة من حيث الدفاع عن النفس واستتباب الأمن.

وأود أن أشير بإيجاز إلى عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مكتبه الرئيسي في بلدي. وأود أن أسلط الضوء على الدور الداعم الهام الذي يقوم به بإسهامه إلى جانب دول المنطقة في مجموعة من أنشطة نزع السلاح وتدابير بناء الثقة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، التي تشكل تهديدا خطيرا على السلامة العامة في المنطقة. وأخيرا، أؤكد مجددا دعم بيرو الثابت لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونتعهد بتخصيص جهودنا لعمل هذه اللجنة، لأننا مقتنعون بأن إنجازاتها ستسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيدة أورويلا أرينياليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): بادىء ذي بدء، نود أن نهنىء الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم مؤخرا لإدارة عمل اللجنة الأولى. وأؤكد لهم كامل تعاون وفد بلدي لتطوير عمل اللجنة تطويرا جيدا.

ونغتنم هذه الفرصة لنهنىء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نيلها جائزة نوبل للسلام، مشيدين بعمل تلك المنظمة من أجل تخليص العالم من تلك الأسلحة الفتاكة.

ونؤيد البيانيان اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3)، وكوبا بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/68/PV.4). غير أننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات عن الموضوع بصفتنا الوطنية.

إننا نضم صوتنا إلى أصوات الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الترحيب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة مؤخرا، التي بلغ عدد الدول الموقعة عليها فعلا ١١٣ دولة وعدد الدول التي صادقت عليها سبع دول. وقد كان اعتمادها حدثا تاريخيا تماما ومنعطفا في الدبلوماسية الدولية. وتؤيد غواتيمالا تأييدا ثابتا معاهدة تجارة الأسلحة. ومما يثلج صدورنا أن المجتمع الدولي أقر صكا ملزما قانونا يسعى إلى الحد على نحو كبير من انتشار الأسلحة على الصعيد العالمي، والحيلولة دون استغلال المُتَّجِرين بالأسلحة لنقطة الضعف تلك في سلسلة الإمداد القانوني بالأسلحة من أجل تحويل اتجاه هذه الأسلحة إلى السوق السوداء، وتحديد مسؤوليات كل طرف من الأطراف الفاعلة التي تشارك في تلك السلسلة. ويجب علينا الآن أن نواصل الكفاح من أجل كفالة البدء بنفاذ ذلك الصك في أقرب وقت ممكن.

وقد كنا نحبذ لو أن المعاهدة شملت على نحو أوسع نطاقا الذخائر وأجزاءها ومكوناتها. غير أننا لا نشك البتة في أن المعاهدة يمكن أن تحدث أثرا، وأنها حالما تدخل حيز النفاذ، ستكفل أن البلدان المصدرة والمستوردة وبلدان العبور تعمل في إطار مجموعة واحدة من القواعد. وستكون أداة هامة في الكفاح من أجل القضاء على سوق الأسلحة غير المشروعة.

وهكذا، فقد كان من دواعي عظيم الشرف أن يقوع بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ حزيران/يونيه. ونغتنم هذه

الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا ببذل قصارى جهدنا للانتهاء من العملية الداخلية التي تقترن بها المصادقة بغية الإسهام في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التعجيل بالبدء في نفاذها. وبتلك الطريقة فقط، سنفي بالولاية التي كلفتنا بها الجمعية العامة وسنلبي توقعات المجتمع الدولي. ويجب علينا ألا نسمح بأي ضياع للزخم الذي أفضى إلى اعتماد المعاهدة، لأننا مدينون لآلاف ضحايا العنف المسلح بكفالة تنفيذ هذا الصك بغية وقف تلك الآفة، وبالتالي، المضي قدما صوب هدفنا المشترك المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وهكذا، فإننا نناشد جميع الدول أن تمتثل للمعاهدة وتصادق عليها بدون تأخير.

إن مكافحة الاتجار بالأسلحة من بين الأولويات القصوى لحكومتنا. وفي منطقتنا، يتأجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة بفعل أوجه عدم المساواة الاجتماعية، وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وعجز الحكومات عن ضمان سيادة القانون، وازدياد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – وهي عوامل تؤثر أيضا بصورة سلبية على التنمية والأمن المدني. والمشكلة تتجاوز الحدود الوطنية، ونطاق البلدان والمناطق؛ لأنها أيضا مسألة مشتركة في جميع أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن تقريبا.

وعلى الرغم من أن موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتناوله الجمعية العامة بصورة أشمل، من المهم أن نقدر ونقر بالدور التكميلي الذي يمكن أن تقوم به المحافل الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وعلى ضوء ذلك، فإننا نرحب باعتماد القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) مؤخرا، وهو أول قرار لمجلس الأمن مخصص لموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديدا. وهو لا يقر فحسب بمسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين من الآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما لها من صلة بتفاقم العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني، بل أيضا بأهمية اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

ويشدد وفد بلدي على أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآليات متابعته، ونشيد بنجاح المؤتمر الاستعراضي الأخير.

وإذ نحتفل بعام حافل بالأحداث والنجاحات في مجال الاسلحة التقليدية، فإننا نأسف لعدم تمكننا من الأعراب عن نفس التفاؤل فيما يتعلق بتحقيق تقدم ملموس في كفاحنا من أجل نزع السلاح النووي الذي يمثل، كما قال وفد بلدي من ذي قبل، الهدف النهائي الذي يجب علينا جميعا أن نسعى إليه، والطريق السليم الوحيد إلى بناء عالم أكثر سلامة.

إن غواتيمالا لا تحوز ولا تنوي حيازة هذه الأسلحة، وتعتقد أن وجودها في حد ذاته يشكل خطرا غير مقبول على البشرية. وبالتالي، فإننا نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى إزالتها إزالة كاملة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سيعقد في العام المقبل بالمكسيك، في إطار متابعة اجتماع هذا العام في النرويج والاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/Pv.11).

كما نعتقد أن جميع الجهود في ذلك المجال ينبغي أن تولي الأهمية على نحو مماثل للأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية – بما أنها مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز بعضها البعض. وبالمثل، وباعتبارنا دولة طرفا في المعاهدة، فإننا نلتزم بتعزيز عالميتها وبالامتثال التام لكل حكم من أحكامها. فالامتثال واجب قانوني على جميع الدول الأطراف، التي يجب عليها أن تثبت بوضوح تقيدها نصا وروحا بذلك الصك القانوني الدولي.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصر أساسي لنزع السلاح النووي.

وتفخر غواتيمالا بأنها طرف في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية على هذا الكوكب. وتعتبر مثالا يحتذى به وإلهاما لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الجوهري ضمان ألا تكون تلك المنطقة عُرضة للتهديدات النووية. وفي ذلك السياق، نأسف لعدم التمكن من عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونحض جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها لضمان انعقاده في أقرب وقت ممكن.

وبصورة مماثلة، نعتبر من الحيوي الإبقاء على الوقف المؤقت للتجارب النووية ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. نغتنم هذه الفرصة لتكرار تأييد بلدنا للمعاهدة التي صادقنا عليها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفي الوقت نفسه، نحض جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، لا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على ذلك الصك الهام، إذ أنه من دون انضمامها لا يمكن للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ.

إن غواتيمالا ملتزمة بالقضاء قضاء مبرما على جميع أسلحة الدمار الشامل وتدين بوضوح استعمالها. ولا يمكن أن نغفل الإعراب عن فزعنا إزاء الهجوم الذي وقع في سوريا في ٢١ آب/أغسطس والذي كشف عن الحاجة الملحة إلى تقيد جميع الدول باتفاقية الأسلحة الكيميائية وباتفاقية الأسلحة البيولوجية، فضلا عن أهمية امتثال جميع الدول امتثالا كاملا لأحكامها ومتطلباتها. لذلك نرحب بانضمام سوريا مؤخرا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود بالنيابة عن وفد فييت نام أن اعرب عن التهاني الحارة لرئيس اللجنة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به السفير ديسرا بيركايا، ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3) والبيان الذي أدلى به السفير يو ماونغ واي، ممثل ميانمار، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/68/PV.5).

إن الصراعات وما يصاحبها من استخدام وحشي للأسلحة ما تزال محتدمة في جميع المناطق، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس الذي أدين على نطاق واسع. ومن مسؤوليتنا الجماعية التصدي لتلك المسائل، بالنظر أن إلى المفاوضات الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح لا تزال غير قادرة على الخروج من المأزق الحالي. ويوجد مجال للأمل الحذر في النجاح في المستقبل، ويرجع ذلك إلى أسباب راسخة، بما فيها الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). بيد أنه يتعين قطع طريق طويل ابتداء من هذه الخطوات الأولية لتحقيق الامتثال لجميع صكوك نزع السلاح، وهو امتثال استحق منذ وقت طويل.

إن سياسة فييت نام الخارجية ترتكز على السلام ونزع السلاح. وإن قناعتنا شكلتها عقود من الحرب والمعاناة الإنسانية بحيث لا بد من الانتهاء من نزع السلاح الكامل والعام وتنفيذه بطريقة متوازنة وشاملة مع إيلاء أعلى الأولويات لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتجب إعادة التشديد على أنه لا بد للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من التحرك قدما بطريقة متوازنة، وهذه الركائز هي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للتكنولوجيات

النووية. وبما أنه لم يتبق إلا دورة أخرى واحدة للجنة التنفيذية لعام ٢٠١٤، قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، من المهم للغاية أن يعمل كل طرف معني على الإسراع بالجهود للوفاء بالتزاماته بموجب خطة العمل لعام ٢٠٠٠. ونشيد بمواصلة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة الفنية للدول في سعيها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فقد تعاونت فييت نام تعاونا وثيقا مع الوكالة لضمان السلامة والأمن النوويين في تطوير الهياكل الأساسية للطاقة النووية في فييت نام. وسنبذل كل جهد ممكن للوفاء بمسؤولياتنا بوصفنا رئيسا لمجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

نود أن نشدد على أن نزع السلاح النووي هو غايتنا الجماعية النهائية. وفي ذلك الصدد، كان انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر هاما في زيادة الزخم الذي يمكن تعزيزه باتخاذ الخطوات المنصوص عليها في مشروع القرار الذي ستقدمه حركة عدم الانحياز إلى اللجنة. ويتعين التطرق إلى عدد من المسائل المتعلقة، بما في ذلك البدء بالمشاورات بشأن التوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح النووي، والتفاوض على صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبي والمفاوضات الموضوعية لمعاهدة المواد الانشطارية. وريثما يتم حل تلك المسائل، من الهام جدا أن تدخل الصكوك الدولية الحالية حيز النفاذ، لا سيما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لذلك نهيب بجميع الدول التي لم توقع وتصادق عليها بعد، أن تفعل ذلك في موعد مبكر.

نتشاطر الرأي القائل بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ونيل منغوليا مركز دولة خالية من الأسلحة النووية يساهمان بدرجة كبيرة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي جنوب شرقي آسيا، نتطلع قدما مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. لذلك، نتقاسم خيبة الأمل إزاء تأخير انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي مسألة تنطوي على عواقب وخيمة بالنسبة لمصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار، وندعو إلى انعقاده في موعد مبكر.

نرحب بالاتفاق الإطاري المعني بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا وبالإشارات الأخرى المشجعة على السبق الدبلوماسي وتسوية القضايا الملحة في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية. ونأمل في تنفيذ الاتفاق بطريقة سريعة وموضوعية وشاملة. وبينما لا تزال المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تشغل بالنا، من الضروري الأخذ في الحسبان أن الأسلحة التقليدية تؤثر تأثيرا مباشرا في الحياة اليومية للناس الأبرياء. ونتشاطر بقوة المقاصد الإنسانية للجهود الدولية المتعلقة بمعالجة أثر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. كذلك نتشاطر وجهة النظر القائلة بأنه كان يمكن أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة أكثر شمولا. ومن المهم في هذه المرحلة التشديد على تنفيذ المعاهدة في المستقبل ويجب أن يكون تنفيذا متوازنا وغير تمييزي.

وبما أن نزع السلاح يكمن في صميم الأمن الوطني لجميع الدول، لا بد لنا من العمل بكد وبصورة مشتركة لتهيئة بيئة تسودها الثقة الاستراتيجية تحمل الدول على الإيمان بأن منجزاتنا الجماعية في نزع السلاح لا يتم إحرازها على حساب أي عضو في المجتمع الدولي. بيّنت لنا التجارب الناجحة في العديد من أرجاء العالم أن العنصر الرئيسي يكمن في مد نطاق التعاون وتعميقه وتحقيق مزيد من التفاهم المشترك، واستدامة التزامنا بالقواعد والمبادئ المشتركة، بما في ذلك احترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

تكرر فييت نام التزامها بالعمل مع الشركاء الدوليين ومع الرئيس لضمان النجاح لعمل لجنتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.